

Distr.
GENERAL

A/49/423
22 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

استعراض الجهود الرامية الى إعادة تشكيل البعد الإقليمي
للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم
المتحدة، وتقييم هذه الجهود

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون
"استعراض الجهود الرامية الى إعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع
بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود" (JIU/REP/94/6).

.A/49/150

*

../..

311094 291094 291094 94-37137

JIU/REP/94/6

استعراض الجهود الرامية الى إعادة تشكيل البعد الإقليمي
للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم
المتحدة، وتقييم هذه الجهود

إعداد كاهونو مارتوهادينفورو

وحدة التفتيش المشتركة



جنيف

١٩٩٤

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	موجز تنفيذي
٧	٦-١ مقدمة
٨	٦٠-٧ أولا - اللجان الإقليمية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
٨	١٤-٨ ألف - مهام اللجان الإقليمية
١٠	١٧-١٥ باء - الميزات النسبية التي تتمتع بها اللجان الإقليمية
١١	٢٢-١٨ جيم - التحديات الجديدة التي تواجه اللجان الإقليمية
١٥	٦٠-٢٢ دال - موارد اللجان الإقليمية
٢٥	١٠٥-٦١ ثانيا - المحاولات السابقة الرامية إلى تحقيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي
٢٦	٦٦-٦٢ ألف - دراسة القدرات وآثار تلك الدراسة
٢٧	٩١-٦٢ باء - القرار ١٩٧/٢٢ والآثار المترتبة عليه
٣٢	٩٦-٩٢ جيم - تقرير برتراند
٣٢	٩٩-٩٧ دال - فريق الـ ١٨
٣٤	١٠٥-١٠٠ هاء - اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣٥	١٨٢-١٠٦ ثالثا - ممارسة إعادة التشكيل الجارية واللجان الإقليمية
٣٥	١١٨-١٠٦ ألف - نهج جديد
٣٩	١٣٧-١١٩ باء - إعادة التشكيل التي تقوم بها اللجان الإقليمية
٤٤	١٨٢-١٣٨ جيم - إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة
٥٨	١٩٢-١٨٢ رابعا - الاستنتاجات والتوصيات
٦٢	الحواشي

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير الجهود التي بذلت والتي لا تزال تبذل لإعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهو يشرح الصعوبات التي ووجهت والأسباب التي حالت دون تحقيق الجهود السابقة النتائج المرجوة.

كما يبحث التقرير ممارسة إعادة التشكيل الجارية التي اتسمت بميزتين لم تتوفر للمحاولات السابقة، وهما: وجود مناخ بهيئات إدارة المنظمة قلت فيه المواجهة الى حد كبير، والدور القيادي للأمين العام الذي ينبغي الشناء على التزامه الشديد بإعادة التشكيل.

إلا أنه بعد "بداية جسورة" في عام ١٩٩٢، فقدت إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي زخمها ونفذت مجرد تنفيذ جزئي فيما يختص بإلغاء المركزية لتنشيط اللجان الإقليمية. ويمكن أن يعزى هذا الى أسباب، من بينها ما يلي:

(أ) تضائل اهتمام بعض الدول الأعضاء بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ثم ما حدث على وجه التحديد، وكما لاحظ بعض كبار المسؤولين في الأمانة العامة، من ظهور مجرد "تأييد محدود في الهيئات الحكومية الدولية المركزية للمبادرات الكبرى التي تستهدف تحقيق اللامركزية";

(ب) عدم انتهاء عملية إصلاح وتنشيط الجهاز الحكومي الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالمنظمة؛

(ج) قبل ممارسة إعادة التشكيل الجارية، لم يوجد تحليل شامل فني لتكامل مهام مختلف كيانات الأمم المتحدة، في المقر وخارجه على السواء ولاليات التعاون والتنسيق التي ستوجد مستقبلا لأجل تلك الكيانات؛

(د) انعدام الحوار الحكومي الدولي، لا سيما في اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، بشأن قضيتي إعادة التشكيل وتحقيق اللامركزية؛

(هـ) انعدام التقارير التحليلية الاستشرافية والتقارير التي تستثير الفكر، فضلا عن الوثائق المتعلقة بالتأثير العملي والآثار المالية المترتبة على التغييرات التنظيمية المنجزة في أثناء عملية إعادة التشكيل الجارية، التي كان ينبغي تقديمها من الأمانة العامة الى الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي يفسر جزئيا عدم كفاية الحوار الحكومي الدولي وعدم كفاية التوجيه المقدم الى الأمين العام من الدول الأعضاء بصدد إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمانة العامة؛

(و) ليس هناك مسؤول يتحمل على وجه التحديد المسؤولية اليومية عن جميع جوانب إعادة التشكيل، بما فيها تحقيق اللامركزية.

ووراء الكثير من هذه المشاكل قضية عامة أخرى، هي انعدام مسؤولية التحليل الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي المحددة تحديدا واضحا، وهي المسؤولية التي ينبغي أن تتوفر لمؤسسة من قبيل الأمم المتحدة لتكون قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية للتحديات الجديدة التي تواجهها.

ولإعطاء قوة دفع إضافية لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، بوجه عام، وتحقيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي، بوجه خاص، يقترح المفتش ما يلي:

(أ) ربما تود الدول الأعضاء أن تؤكد مرة أخرى اقتناعها بوجود حاجة ملحة إلى العمليتين كلاتهما، وأن تتخذ مواقف أكثر تنسيقا في الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا من قبيل أدوار وبرامج كل من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) ربما تود الدول الأعضاء أن تعطي الأمين العام توجيهها أكثر تحديدا فيما يختص بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة؛

(ج) ربما تود الدول الأعضاء أن تنظر بعناية في إقامة مرفق للتحليل الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛

(د) ينبغي للأمين العام أن يسمي مسؤولا كبيرا قديرا يتمتع بخبرة إدارية شاملة، ليكون مسؤولا عن التنفيذ المحكم لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن خططه المتصلة بإعادة التشكيل؛

(هـ) ينبغي للأمين العام أن يعد تقريرا عن تعيين المهام التي تضطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية وعن التنسيق والتعاون بين هذه الكيانات، كما ينبغي لهذا التقرير أن يحوي أفكاره بشأن مواءمة إعادة التشكيل؛

(و) ينبغي للجان الإقليمية أن تسعى جاهدة إلى التميز في المجالات التي تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة بالمقارنة بكيانات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى الناشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في منطقة كل منها؛

(ز) ربما تود الدول الأعضاء أن تؤيد، بواسطة ممثليها في الهيئات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة، الجهود التي اضطلع بها الأمين العام مؤخرا لتعزيز دور اللجان الإقليمية التنسيق ودورها كقائدة للأفرقة.

وعندما كان المفتش يوشك على استكمال تقريره في أيار/مايو عام ١٩٩٤، أبلغ مسؤولو الأمم المتحدة وحدة التفتيش المشترك بأن الأمانة العامة أيضا يساورها القلق إزاء بطء التقدم وأنها تعتزم اتخاذ تدابير تصحيحية في الشهور التالية.

مقدمة

- ١ - إن الحقائق والاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء في مناطقها، كل على حدة، تجعل من الضروري، بل ومن الممكن أيضا، حصر وتقييم الخبرة المتحققة في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من "قرار إعادة التشكيل"^(١)، فضلا عن العديد من القرارات التالية التي اعتمدها الجمعية العامة وغيرها من الهيئات التشريعية في العشرين سنة الأخيرة، لا سيما القرارات المتعلقة باللجان الإقليمية وتحقيق لامركزية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يجري الاضطلاع بها على الصعيد الاقليمي.
- ٢ - والمراد بهذا التقرير أن يكون إسهاما في المناقشات الجارية بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة وتنشيطهما، ولذلك، ينبغي النظر اليه مقترنا بالجهود الموازية التي من قبيل تعزيز وضع اللجان الإقليمية بوصفها مراكز الأمم المتحدة الرئيسية على الصعيد الاقليمي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة تشكيل الأمانة العامة التي اضطلع بها الأمين العام فعليا.
- ٣ - ويرى المفتش أن أفضل ما يمكن عمله في هذه المرحلة هو: (أ) اكتساب معرفة ثاقبة بالطريقة التي تحقق بها اللجان الإقليمية إمكاناتها المتعددة الاختصاصات استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء الانمائية؛ (ب) أن تقترح، استنادا الى تحليل للبيانات المتاحة، تدابير لتنظر فيها الدول الأعضاء والأمين العام وزملاؤه الكبار، الأمر الذي يعطي مزيدا من الزخم لعملية إعادة التشكيل.
- ٤ - ولذلك، يستهدف هذا التقرير أمرين، هما تناول دور اللجان الإقليمية وأنشطتها مستقبلا وإلقاء الضوء على تقسيم المسؤوليات المستصوب حدوثه بين كل من الكيانات التنظيمية في المنظومة، ومشكلاتها التي تواجهها حاليا عند تنفيذ التحول إلى اللامركزية والتنسيق، فضلا عن القضايا المتعلقة بالتنظيم البرنامجي والاداري.
- ٥ - واعتمد المفتش، عند إعداد لهذا التقرير، على عدد من وثائق الأمم المتحدة، لا سيما تقريرين أصدرهما الأمين العام مؤخرا، هما "خطة للسلام"^(٢) و"خطة للتنمية"^(٣) فضلا عن وثائق وحدة التفتيش المشتركة، التي درست بوجه خاص دور وأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^(٤) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ^(٥) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا^(٦) والتعاون التقني بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وثلاث من اللجان الإقليمية، هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. كما كانت تقارير وحدة التفتيش المشتركة المكرسة لإصلاح الأمم المتحدة وتحقيق اللامركزية جد مفيدة أيضا^(٧).
- ٦ - ويعترف المفتش، مع الامتنان، بتعاون كل من تشاور معهم في أثناء الدراسة. كما يرى لزاما عليه توجيه الشكر الى المندوبين والأفراد نظير ما قدموه من آراء قيمة، وكذا الى مسؤولي الأمم المتحدة في

المقر وفي المناطق. وأخيرا، يود المفتش أن يشيد بالمفتش ب. بروكوفيف، الذي ارتبط، في مرحلة العمل الأولية، ارتباطا شديدا بهذه الدراسة الى أن تقاعد من وحدة التفتيش المشتركة.

أولا - اللجان الاقليمية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة

٧ - يمكن القول إنه منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة رثي أن الكثير من المشكلات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن معالجته بكل فاعلية في المناطق الجغرافية التي ينشأ فيها. وكان هذا أساسا لإنشاء اللجان الخمسة، على وجه التحديد لأجل: آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ) وأوروبا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا) في عام ١٩٤٧ فيما يختص باللجنتين، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) في عام ١٩٤٨، وإفريقيا (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا) في عام ١٩٥٨، وغرب آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) في عام ١٩٧٣. وظلت اللجان الإقليمية تؤدي دورا هاما في وضع سياسة للتكامل الاقتصادي وتوضيح القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المتصلة بالتنمية المستدامة. وإلى جانب أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، نشطت هذه اللجان في الاسهام في السياسات والبرامج العالمية التي سنتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والمزيج الذي تتألف منه مهام اللجان الاقتصادية يجعل منها هيئات فريدة الى حد ما في منظومة الأمم المتحدة. وعلى مدى السنين، تطورت اللجان لكي تصبح مراكز الأمم المتحدة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الاقليمي.

ألف - مهام اللجان الاقليمية

٨ - تتشارك اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة في عدد من السمات المشتركة، التي من قبيل الأهداف الكبرى (رفع مستوى تنمية أعضائها، وتعزيز التعاون في منطقة كل منها، والتعاون بينها وبين أجزاء العالم الأخرى)، والمهام الرئيسية (جمع البيانات ذات الصلة وتقييمها ونشرها، وإجراء دراسات بشأن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، واستهلال سياسات منسقة والتفاوض بشأن هذه السياسات، وتنفيذ مشاريع تنفيذية، وما الى ذلك). وكانت هناك سمة مشتركة أخرى بين اللجان الاقليمية جميعها، هي تنظيم برامجها وموظفيها تنظيما قطاعيا. إلا أن محتوى برامجها ونهجها البرنامجي يختلفان، والسبب في ذلك أساسا هو السمات الخاصة المميزة لكل منطقة تابعة للجنة من هذه اللجان. وهكذا، فإن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، تتسم بوجهتها البحثية التي لا تتضح بالقدر نفسه في اللجان الأخرى، بينما تعنى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بالمقارنة باللجان الأخرى، عناية أشد بالأنشطة التنفيذية.

٩ - وما سلف لا يعني أن مهام اللجان الاقليمية قد ظلت على مدى الزمن دون تغيير. إذ اتخذ تطورها، الذي استثارته عوامل عديدة، اتجاهات مختلفة. أولها: تمثل، لا سيما منذ اتخاذ القرارات ١٩٧/٣٢

و ٢٠٢/٢٣^(٨)، في التوسع في أنشطة التعاون التقني. وهذه الأنشطة تعرفها إجراءات الأمم المتحدة البرنامجية بأنها "تنفيذية"، بينما يعرف جمع المعلومات وإجراء الدراسات بأنهما نشاطان "فنيان".

١٠ - وثانيها، الذي نجم عن زيادة تعقد المشاكل الانمائية، تمثل في الانتقال تدريجيا من النهج القطاعي إلى النهج الشامل لعدة قطاعات. إلا أنه لا بد من الاعتراف بأنه رغم التنظيم القطاعي السائد إلى حد بعيد في برامج الأمم المتحدة، فضلا عن آلية الأمم المتحدة الحكومية الدولية، في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، كان النهج الجامع بين الاختصاصات موجودا دائما بدرجات متفاوتة في أنشطة اللجان الاقليمية. ولذلك، تولي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، وهي تحاول تحقيق ميزتها الطبيعية المتمثلة في تمتعها بوجود موظفين منتشرين عبر قطاعات عديدة للقيام بالعمل الجامع بين التخصصات، اهتماما شديدا لبرامج مشتركة بين القطاعات من قبيل التحليل الاقتصادي، وتسخير العلم والتكنولوجيا، والبيئة، والطاقة. وقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لجانا اقليمية مشتركة بين الوكالات وأفرقة عمل تغطي شتى ميادين الأنشطة المتعددة القطاعات، التي من قبيل التنمية الريفية المتكاملة، والبيئة والتنمية، والمياه، واستراتيجية التنمية الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، وما إلى ذلك؛ كما أنها تدير هذه اللجان والأفرقة.

١١ - إلا أنه في السنتين الأخيرتين، أو السنوات الثلاث الأخيرة، أصبح النهج المتعدد القطاعات إزاء المشاكل الانمائية أشد وضوحا في أنشطة اللجان الاقليمية، لا سيما أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التي اعتمدت في عام ١٩٩٢ وجهة برنامجية مواضيعية. أما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ظلت تستخدم نهجا متعدد الاختصاصات لعدد من السنوات، فقد أنتجت مؤخرا سلسلة من الدراسات الشاملة للقطاعات، هي "أنماط الانتاج المتغيرة مع المساواة الاجتماعية" (١٩٩٠)؛ و "التنمية المستدامة: أنماط الانتاج المتغيرة والمساواة الاجتماعية والبيئة" (١٩٩١)؛ و "المساواة الاجتماعية وأنماط الانتاج المتغيرة: نهج متكامل" (١٩٩٢)، فضلا عن منشور اللجنة السنوي المعنون "نظرة اجمالية أولية على اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

١٢ - وثالثها، أن التطور الرئيسي في أنشطة اللجان الاقليمية هو زيادة اشراكها في الشؤون السياسية، اتباعا للوجهة التي اقترحها الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام"، التماسا لتحقيق المزيد من التكامل بين القطاع الاجتماعي - الاقتصادي والقطاع السياسي في المنظمة. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر، أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، قد شاركت في رعاية الاجتماع الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد من أجل التحضير للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان (سان خوسيه، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). كما اشتركت، وإن كان بدور هامشي، في مبادرات بناء السلم في السلفادور من خلال تحليلها للعواقب الاقتصادية المترتبة على اتفاقات السلم، وقدمت دعما تقنيا للعديد من المحافل الرئاسية، ومن بينها اجتماع رؤساء دول أمريكا الوسطى وبنما (بنما، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ وغواتيمالا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، واجتماع رؤساء دول مجموعة ريو (بوينس آيرس، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛ وسنتياغو، شيلي، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) والاجتماع

الايبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات (سان سلفادور دي باهيا، البرازيل، تموز/يوليه ١٩٩٣). وجدير بالذكر أيضا أن تلك اللجنة الاقليمية قدمت الدعم للمناقشات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية.

١٣ - وعلى مدى السنة الماضية، ساعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا أنشطة التفاوض والاصلاح الرامية إلى صنع السلم في الصومال. ومن زاوية اتقاء الصراعات، تتجه تلك اللجنة إلى توفير الاشعار المبكر والتحليل بشكل أفضل فيما يختص بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تخل بالأمن البشري في سياقه العام ويحتمل أن تخل بالسلم والاستقرار على الصعيد الوطني والصعيد دون الاقليمي والصعيد الاقليمي. وقد اعترفت الدورة الثامنة والعشرين للجنة (٣-٦ أيار/مايو ١٩٩٣) بأن دورها في خطة السلام يدخل في إطار الاشعار المبكر وفي إطار الاصلاح والتعمير.

١٤ - وأخيرا، يلزم أن نذكر أن ولايات لجنتين اقليميتين، هما اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، قد تأثرتا بشكل خطير في الآونة الأخيرة بازدياد عدد أعضائهما. فعلى مدى السنتين الماضيتين، ازداد عدد أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا من ٣٤ إلى ٥٤، وعدد أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ من ٤٨ إلى ٥٨ (من بينهم ١٠ أعضاء منتسبين). وقد أصبحت اللجنتان كلتاهما أكبر محفلين في منطقتيهما. والأعضاء الجدد، لا سيما الذين انضموا إلى اللجنتين نتيجة لتفكك الجزء الشرقي من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتحوله بشكل منتظم، عبارة عن بلدان تمر بمرحلة انتقالية أتت بمشكلاتها الخاصة التي يلزم استيعابها في برامج عمل اللجنتين. ولذلك، أصبح تقديم المساعدات إلى هذه البلدان، بهدف ادماجها في الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العالمي، جزءا لا يتجزأ من عملهما عموما.

باء - الميزات النسبية التي تتمتع بها اللجان الاقليمية

١٥ - إن التغيرات التي تحدث في العصر اللاحق للحرب الباردة تطرح، في جملة أمور، امكانية نشوء أنماط جديدة من تقسيم العمل الوطني والاقليمي والدولي على أساس الميزات النسبية. وهذه الظاهرة ذات صلة قوية بالأنشطة الاجتماعية الاقتصادية التي تنفذها الأمم المتحدة، ومن باب أولى بسبب الصعوبات المالية الجمة التي تواجه المنظمة. ومن الناحية الجوهرية، يمكن القول بأن كل مسألة تحقيق اللامركزية والنزول إلى الصعيد الاقليمي يتمحور حول مشكلة الميزات النسبية التي تتمتع بها كيانات الأمانة العامة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في مجالات النشاط نفسها.

١٦ - وفي الوقت الحالي، بات من المسلم به على نطاق واسع أن قدرات المنظمات الاقليمية تستمد من الميزات النسبية التالية التي تتمتع بها:

(أ) القرب من حكومات المنطقة؛

(ب) القدرة على تقدير المتطلبات المتغيرة أو الطارئة؛

(ج) الخبرة بمعالجة القضايا الانمائية المعقدة، باستخدام ما تراكم من دراية فنية متعددة القطاعات؛

(د) الصلات الوثيقة وشبكة مراكز التنسيق المنشأة مع مختلف الإدارات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) مشاركة البلدان الأعضاء مشاركة وثيقة، كمصدر ومقصد لجميع الأعمال التحليلية والأنشطة التنفيذية، مما يضطر اللجان الإقليمية إلى مداومة التكيف لتلبية أولويات أعضائها الطارئة واحتياجاتهم؛

(و) خبرة السنوات الطويلة في إقامة الصلات الوظيفية بين الأنشطة الفنية والأنشطة التنفيذية. (وبدرجات متفاوتة، تتميز بهذه الخبرة أيضا إدارات أخرى، مثل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وسليفتها، ألا وهي إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية).

١٧ - وبالإضافة إلى ما سبق، تتمتع اللجان الإقليمية بميزات فردية. فمن المسلم به أن اللجنة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، على سبيل المثال، تتمتع بميزات محددة في الأنشطة التنفيذية بمجالات عدة، من قبيل الطاقة، والموارد الطبيعية، والاستشعار من بعد، والنقل^(٩). وتشمل الميزات النسبية للجنة الاقتصادية لأوروبا، إزاء المنظمات الأخرى في أوروبا، عضويتها الشديدة الشمول، الأمر الذي يسمح لهذه اللجنة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تكون محفلا متعدد الأطراف للتعاون الشامل لأوروبا كلها في الميدان الاقتصادي والميادين المتصلة به، مع وجود بعد هام يمتد عبر المحيط الأطلسي. ودور اللجنة الإقليمية هذا تؤكد مجددا في دورتها الثامنة والأربعين (١٩-٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣)، الذي يعد ذا أهمية على ضوء تعدد المنظمات الإقليمية الأخرى في المنطقة. كما تمتلك اللجنة الاقتصادية لأوروبا قدرة مؤكدة تسمح لها بالتفاوض على الاتفاقيات الدولية والصكوك الملزمة الأخرى بين دولها الأعضاء. وهذه الميزات التي تستند إلى خبرتها الطويلة ودرايتها الفنية المسلم بها، لدى الكثير من أعضائها، قد مكنتها من طرق القضايا الإقليمية من نقطة متميزة فريدة من نوعها، ولها بهذه الصفة دور تؤول فيه في استكمال العمل بشأن ما يتصل بذلك من قضايا المؤسسات الأخرى، وفي الاسهام في ذلك العمل^(١٠).

جيم - التحديات الجديدة التي تواجه اللجان الإقليمية

١٨ - على مدى السنوات العديدة التي مضت حتى الآن، شهد العالم تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مثيرة. وهي تغيرات أتاحت فرصا جديدة للتعاون بشكل أوثق في إطار المجتمع الدولي، إلا أنها جلبت أيضا تحديات جديدة.

١٩ - ولذلك، فإنه بالنسبة للجنة الاقتصادية لافريقيا تتصل التحديات الراهنة بتخريب اقتصادات عدد من البلدان الافريقية بفعل الحروب بين مختلف الجماعات الاثنية والحروب الأهلية المصاحبة لانتقالها إلى الديمقراطية التعددية. والسمة المميزة لافريقيا هي أنها القارة الوحيدة التي استمر ناتجها الاقتصادي في الانخفاض منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن، مما أدى إلى تناقص متوسط الدخل واشتداد حدة الفقر، فضلا عن المجاعة. وبنهاية عام ١٩٩٢، وصل مجموع دين افريقيا الخارجي إلى ٢٨٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل ٢٥٠ في المائة من مجموع إيرادات التصدير الافريقية.

٢٠ - وقد تحددت عشرة أهداف استراتيجية للتصدي للتحديات التي تواجه افريقيا في التسعينات، هي: إطار قاري متفاوض عليه لتحقيق الأمن والاستقرار والسلم على الصعيد الاقليمي؛ وإنشاء جماعة اقتصادية افريقية عن طريق الاسراع بتنفيذ معاهدة أبوجا؛ وإعداد برنامج شامل لأجل بناء القدرات البشرية؛ وإعادة تعريف دور الدولة في افريقيا؛ والتنمية المستدامة لامكانات افريقيا الزراعية، تحقيقا للأمن الغذائي؛ والتنمية المستدامة للقاعدة الصناعية القائمة على زيادة القيمة المضافة؛ وترقية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والطاقة سعيا إلى إنشاء سوق افريقية وحيدة؛ والاشتراك الفعال في جميع المشاورات العالمية الجارية بشأن تقسيم العمل الدولي مستقبلا؛ والأخذ بنهج عملي جديد لتعاون افريقيا مع كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛ وتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة.

٢١ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كان العامل المسيطر على التطورات الأخيرة هو تفكك أوروبا الشرقية والوسطى والبلدان التي شكلت الاتحاد السوفياتي السابق وتحول تلك المناطق والبلدان تحولا منتظما. وهذه أمور لم تجلب مجرد ظروف جديدة كل الجدة على الصعيد الداخلي بل أوجدت أيضا قوانين جديدة لما كان يشار إليه عادة ببوصفه العلاقات بين الشرق والغرب. وقد أدى القرار الجوهرى الذي اتخذته بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية القاضي باختيار نظم سياسية ديمقراطية واقتصادات سوقية إلى جعل المفهوم السابق، القائل بتعاون بلدان تنتمي إلى نظامين مختلفين اجتماعيا واقتصاديا، مفهوما باليا.

٢٢ - وعلى النحو المذكور أعلاه، أدى تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا إلى زيادة شديدة في عدد أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من ٣٤ منذ سنتين إلى ٥٤ الآن. وهذه الزيادة ذات شأن، لا لمجرد الأعداد، بل ولأنها تعبر أيضا عن تغير جوهري في طبيعة عضوية اللجنة. فنصف أعضائها الآن بلدان تمر بمرحلة انتقالية، وهذه البلدان جميعها يحق لها، حسب رأي اللجنة، أن تتمتع بمركز البلد المستحق لأرقام التخطيط الارشادية من برنامج الأمم المتحدة الانمائي. فكثير منها يعتبر، من جميع النواحي، بلدانا نامية.

٢٣ - وفي هذا السياق، يجدر بالملاحظة أن التطورات الدولية الأخيرة، بما فيها تأثير عملية الانتقال في أوروبا الشرقية والوسطى وفي رابطة الدول المستقلة على منظومة الأمم المتحدة، كانت من البنود الرئيسية في جدول أعمال لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٩٢. ومن النتائج التي خلصت إليها تلك اللجنة بشأن هذه المسألة أن تقديم المساعدة إلى الدول المارة بمرحلة انتقالية يمثل تحديا يستلزم اجراء جماعيا من قبل

منظومة الأمم المتحدة بأسرها مع التركيز على تعزيز المؤسسات الديمقراطية وهياكل الاقتصاد السوقي، وتقديم المساعدة الدبلوماسية في تسوية الصراعات وتقديم المعونة الانسانية^(١١). وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في قرارها ١٨١/٤٨، أن يقوم، "مع مواصلة التعاون القائم مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، بدراسة مجالات التعاون الاقتصادي والتقني الممكنة بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن التعاون مع البلدان النامية، مع تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان. بغية تشجيع مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي بدرجة أعظم"^(١٢).

٢٤ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أدت التغييرات السياسية الأخيرة (نجاح الانتخابات الحرة النزيهة في كمبوديا، وتضاؤل نطاق العنف وشدته في أفغانستان، والتقدم نحو الديمقراطية في بلدان أخرى) إلى حدوث تحسن شديد في احتمالات التعاون الدولي والاقليمي لأغراض التنمية. وثمة تعبير جديد عن هذا نراه في الهياكل الموجودة لتحقيق مثل هذا التعاون. وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أنه في السنوات العديدة التي مضت حتى الآن كان نمو التجارة فيما بين المناطق يفوق على الدوام نمو التجارة العالمية. إلا أن ارتفاع معدل النمو المتوسط بالمنطقة ككل يكشف عن تباينات هائلة داخل المنطقة الواحدة وداخل البلدان. ولذلك، يساور اللجنة قلق شديد إزاء ما تشهده بعض بلدان المنطقة من فقر، ومستويات صحية وتغذوية غير كافية ومعدلات نمو سكاني مرتفعة وتدهور بيئي.

٢٥ - وقد شددت اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين (٢١-٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢) والخمسين (٥-١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤) على الحاجة الملحة إلى نشر الزخم الانمائي ليشمل جميع بلدان المنطقة، وذلك عن طريق التوسع في التجارة، وزيادة الاستثمار، وبناء القدرات الوطنية. وفي هذا السياق، دعت اللجنة، في قرارها ٣/٤٩، جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الكائنة على الصعيد الاقليمي والصعيد دون الاقليمي، ووكالات التمويل المتعددة الأطراف، ووكالات المعونة الثنائية والحكومات المانحة، إلى تقديم مساعدة تقنية ومالية لاقتصادات المنطقة الأقل نمواً والتنمية الجزرية والمحرومة، تحقيقاً لأهداف إعلان طهران المتعلق بتعزيز التعاون الاقليمي لأغراض التصنيع الذي تقوده التكنولوجيا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ^(١٣).

٢٦ - وفي الدورة التاسعة والأربعين أيضاً، لاحظت اللجنة أن هناك امكانيات لاشراكها في تحديد المعالم الاقتصادية الاجتماعية لأنشطة بناء السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المنطقة وللتوسع في ولاية اللجنة في مجال الأنشطة الانسانية الطارئة. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن الحاجة إلى إقامة صلة في الوقت المناسب بين المساعدة الانسانية وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي حيث سيكون للجنة دور تؤديه هي موضع نقاش بين إدارة الشؤون الانسانية واللجان الاقليمية.

٢٧ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي شهدت فيما يتعلق بالتنمية دلائل مبشرة وتحديات مثبتة للهمم، وهي تعزيز الأنظمة السياسية القائمة على التعددية والاشترار، وترسخ الديمقراطية تدريجياً في معظم البلدان، وتحسين إدارة الاقتصادي الكلي، وتحول

القطاعات المنتجة تحولا تدريجيا، وازدياد القدرة على المنافسة الدولية وتحسن القدرة على تنظيم المشاريع، وتحسن نسب الادخار والاستثمار؛ وأخيرا، تجدد الالتزام بالتعاون فيما بين المناطق. ومن التحديات الكبرى أيضا: تحديات التكيف الهيكلي القائم على الانكماش البالغ، وزيادة معدلات ظهور الفقر، وازدياد سوء توزيع الدخل، وتفاقم المظالم الاجتماعية.

٢٨ - وفي غرب آسيا، حيث أصيب التعاون الاقليمي بنكسة من جراء أزمة الخليج، برزت الحاجة إلى استعادة الثقة في العمل الجماعي والتعاون لتكون في مقدمة الشواغل والتحديات التي تواجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وثمة تحد رئيسي آخر يواجه المنطقة هو التحدي القائم في مجال الموارد الطبيعية، حيث تتمثل المشكلة الرئيسية في عدم كفاية التخطيط لمواردها المائية والطاقة والمعدنية والتخطيط لهذه الموارد. وقد تعقدت مهام الدول الأعضاء وهي تطرق هذه الحالة، وذلك بفعل عجز الموارد المائية، وعدم تساوي توزيع المصادر الطاقة، وانعدام استراتيجيات وطنية واقليمية محددة تقيم توازنا بين الشواغل البيئية من ناحية وتنمية الموارد الطبيعية واستغلالها، من ناحية أخرى.

* * * *

٢٩ - ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن السنوات القليلة الماضية شهدت عودة الاهتمام بترتيبات التكامل التي تركز على الأسواق المشتركة أو الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة. وثمة أمثلة على الجهود الرامية إلى تعزيز تعاون أوثق بين البلدان ذات المصالح المتشابهة، تتجسد في عملية التعاون في إطار محفل التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمناقشات المتعلقة بالمحفل الاقتصادي لآسيا الشرقية، وقرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأخير القاضي بإنشاء منطقة تجارة حرة، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ولجنة الميكونغ. كما يجري توطيد دعائم التجمعات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولقد نشأت حيوز اقتصادية كبيرة تشمل شركاء تجاريين رئيسيين، ويمكن أن تسهم في تحرير التجارة وأن تنقل، عبر آثار نموها، دينامية جديدة تدفع نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٣٠ - إلا أنه إذا أديرت هذه الحيوز الاقتصادية دون المراعاة الواجبة لمبادئ تعددية الأطراف وقواعدها وضوابطها فقد تصبح انطوائية وتنقل عبء التكيف على كواهل أطراف ثالثة وتتسبب في انحراف مسار التجارة وفي مشاكل أخرى لبلدان أخرى وتزيد من امكانية نشوب منازعات وتوترات تجارية. وفي هذا الصدد، يلزم تطبيق مبدأ التبعية، الذي يعني ضرورة ترك مسؤولية معالجة قضية ما إلى المستوى الذي يمكنه تناولها على النحو الأفضل. وهذا المبدأ الهام يعني تقسيما معينا للعمل وتوزيعا للمسؤولية على مختلف المستويات، الوطنية منها والاقليمية والعالمية. وفيما يختص بالقضايا الاقليمية السالفة الذكر، يوجد بلا شك دور تؤديه اللجان الاقليمية.

٣١ - وحسبما توحى السطور السابقة، تواجه اللجان الاقليمية تحديات غير مسبقة في المجالين السياسي والاقتصادي والمجالات المتصلة بهما. وفي هذا الصدد، لا مفر من أن يثور تساؤل عما اذا كانت اللجان الاقليمية، بإمكانياتها الحالية، قادرة على الإسهام الفعال في حل المشكلات السالفة الذكر.

٣٢ - ويوافق المفتش على رأي الأمين العام القائل بأن اللجان الاقليمية تمثل رصيда فريدا من نوعه ويمكن أن تسهم أسهاما هاما في تعزيز التعاون لأغراض التنمية. وبينما يمثل تعزيز التعاون الاقليمي مدخلا لفض الصراعات والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجالات جد عديدة، ينبغي استغلال إمكانات اللجان الاقتصادية وأماناتها استغلالا أفضل لصالح القواعد التي تخدمها ومصالح المنظمة ككل. والواقع أن تعزيز كفاءة اللجان الاقليمية سوف يحقق الحد الأقصى من تأثير عمل الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الميادين المتصلة بها. وهذا يتوقف بدوره، وإلى حد بعيد، على توفير موارد كافية، مالية وبشرية على السواء. ويرد أدناه تحليل لحالة الموارد الراهنة وتطورها على مدى آخر أربع فترات من فترات السنتين.

دال - موارد اللجان الاقليمية

(أ) الموارد المالية

٣٣ - تتولى اللجان الاقليمية شطرا هاما من أنشطة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من أنشطة. وتمثل اعتماداتها المرصودة في الميزانية العادية نحو ٤٤ الى ٤٥ في المائة من الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات. وفيما يتعلق بمجموع حصص اللجان الاقليمية من تمويل المنظمة عموما، فإنه سيصل، حسب تقديرات الأمم المتحدة، الى نحو ٧,٢ في المائة في فترة ميزانية السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وهذا الرقم سيمثل زيادة بالمقارنة بفترة السنتين السابقة إلا أنه سيكون أقل من الرقم المتعلق بفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (٧,٦ في المائة) والرقم المتعلق بفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (٨,٣ في المائة). ويبين الجدول ١ أدناه تطور الموارد الاجمالية المتاحة للجان الاقليمية في فترة السنوات ١٩٨٨-١٩٩٥.

الجدول ١ - الموارد المالية للجان الاقتصادية الإقليمية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤	الاعتماد المتفق المرصود لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٧			الاعتماد المتفق المرصود لفترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٠			الاعتماد المتفق المرصود لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨			اللجنة الإقليمية (أبواب الميزانية)
	موارد خارجية عن الميزانية	الميزانية العادية	موارد خارجية عن الميزانية	الميزانية العادية	موارد خارجية عن الميزانية	الميزانية العادية	موارد خارجية عن الميزانية	الميزانية العادية	الميزانية العادية	
٢٥.٠	٨٢.٧	٧٤.٣	٧٢.٠	٣٧.٢	٥٩.١	٧٧.٩	٥١.٢			اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الباب ١٥)
٦.٠	٤٦.٣	٧.٣	٤٢.٥	٤.٩	٣٧.٧	٤.١	٣٤.٦			اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الباب ١٧)
١٣.٣	٩٠.٠	٢٨.٦	٦٧.٣	٢٦.٨	٥٧.٤	٢٤.٣	٤٢.٨			اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الباب ١٨)
٢٥.٣	٦٤.٧	٢١.٤	٥٥.٣	٤٢.٠	٤١.٥	٢٩.١	٢٥.٨			اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (الباب ١٦)
٢.٠	٤٣.٢	٢.٧	٤٥.٣	٥.٤	٤٢.٦	٤.٥	٣٦.٨			اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الباب ١٩)
٨٧.٦	٢٢٦.٩	١٠٤.٣	١٨٢.٤	١١٧.٣	٢٣٨.٣	٩٩.٩	٢٠١.٢			المجموع الفرعي للجان
٧ ٤١٩.٦	٧ ٢٧٨.٨	٣٠٨٣.٦	١ ٩٩٦.٤	٧ ٩٤٥.٦	١ ٧٥٢.٤	٧ ١٦٤.١	١ ٤٤٤.٣			مجموع الأمم المتحدة

المصدر: وثائق الميزانية البرلمانية لكل فترة من فترات السنتين.

٣٤ - ويبين الجدول أعلاه أنه على مدى السنوات ١٩٩٢-١٩٨٨ شكل مجموع الميزانيات العادية للجان الإقليمية ما يتراوح بين ١٣,٩ و ١٤,١ في المائة من الميزانية العادية للمنظمة. وفي فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤، سيزداد إلى ١٤,٦ في المائة، ويعزى ذلك بوجه خاص إلى نقل موارد في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني (انظر الفقرات ١٥٤-١٥٦ أدناه).

٣٥ - ولم يكن هناك نمط ثابت لتطور اعتمادات الميزانية العادية للجان فرادى. وحسبما يتبين من الجدول ٢ الوارد أدناه، شهدت اللجان الإقليمية جميعها في السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ معدلات نمو حقيقي سلبية تعزى في معظمها إلى النقصان في سفر الموظفين، وخدمات الخبراء الاستشاريين، والطباعة الخارجية، وما إلى ذلك. وبالنسبة لبعض اللجان، على سبيل المثال، سبقت هذا النمو السلبى عدة سنوات من النمو الصغرى للميزانية؛ ففي حالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، حدث ذلك منذ عام ١٩٧٦. وفي فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، كان النمو الصغرى بالأسعار الحقيقية سمة واضحة في ثلاث لجان إقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، بينما حدثت زيادة غير ذات شأن في موارد اللجنتين الأخريين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - ٠,٢ في المائة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - ٠,٩ في المائة). وفي فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هي الوحيدة التي ظلت ميزانيتها على نموها الصغرى بينما زادت موارد اللجان الأخرى (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - ٠,٧ في المائة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا - ١,٣ في المائة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ - ٢ في المائة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا - ٢,٧ في المائة). وفي فترة السنتين الجارية، ستحتفظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأعلى معدل نمو (٢,٧ في المائة)، تليها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢,١ في المائة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (١,٥ في المائة)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا (٠,٥ في المائة).

الجدول ٢ : موارد اللجان الآتية من الميزانية العادية:
معدل النمو الحقيقي

معدل النمو الحقيقي (٪)					اللجنة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	فترة السنتين
(١,١)	(٠,٧)	(١,٠)	(٠,٩)	(٠,١)	١٩٨٩-١٩٨٨
صفر	صفر	٠,٩	صفر	٠,٣	١٩٩١-١٩٩٠
صفر	٢,٠	٠,٧	١,٢	٢,٧	١٩٩٣-١٩٩٢
٠,٤	١,٥	٢,١	٠,٥	٢,٦	١٩٩٥-١٩٩٤

المصدر: وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة لكل فترة من فترات السنتين.

٣٦ - وعلى ضوء النمو الطفيف في المخصصات الميزانية في فترة السنتين الجارية، ستظل اللجان الإقليمية تواجه الصعوبات عند تنفيذ أنشطتها العادية. ولذلك، طلب المجلس الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الدورة الثامنة والعشرين للجنة، أن تزود الجمعية العامة للجنة بالموارد الميزانية الضرورية لتمكينها من القيام بالتالي، على وجه التحديد:

- تنفيذ تقييم منتصف المدة الأول لعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا في عام ١٩٩٤، حسبما تنص استراتيجية التنفيذ، تنفيذاً فعالاً كنوا؛
- تنظيم حلقتين تدريبيتين إقليميتين لنشر الاستراتيجية وتعزيز أهداف العقد الثاني^(١٤)؛
- تنفيذ الأنشطة الهادفة إلى تعزيز التعاون الصناعي في إطار عقد التنمية الصناعية^(١٥)؛
- السماح بإنجاز الأنشطة لصالح برنامج اللجنة الفرعي المعني بتنمية نظم المعلومات^(١٦)؛
- تثبيت تمويل الوظائف الأساسية للمعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي^(١٧).

٣٧ - وفي غضون الجزء الثاني من الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق (٦-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، رأت عدة وفود أن مستوى نمو ميزانية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين

١٩٩٥-١٩٩٤ لا يتكافأ مع المهام التي يتعين الاضطلاع بها. وكان هناك رأي مماثل بشأن ميزانيتي اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، لاسيما إذا وضع في الحسبان عبء أعمالهما المتعاظم وعضويتهم المتزايدة^(٥٨).

٣٨ - وتشكل موارد اللجان الاقليمية الخارجة عن الميزانية شطرا صغيرا من الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنه على مدى السنوات كانت حصة اللجان الاقليمية في تقلص مستمر. وحسبما يبين الجدول ١، فقد مثلت في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ نحو ٤,٦ في المائة من مجموع موارد المنظمة الخارجة عن الميزانية، ووصلت في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٤ في المائة وفي فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ٢,٤ في المائة. وفي فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، ستزداد انخفاضا لتبلغ نحو ٢,٤ في المائة؛ وبالأرقام المطلقة، ستكون أقل كثيرا من أصغر رقم سجل في فترة السنوات ١٩٨٨-١٩٩٥. وفي فترة السنتين الجارية، ستشكل حصة الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للجان الاقليمية جميعها نحو ٢٥ في المائة من مجموع تمويلها، بالمقارنة بـ ٣٣,٧ في المائة في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ و ٣٣,٧ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، و ٢٧ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

٣٩ - وفيما يتعلق باللجان فرادى، يبين الجدول ١ أن مقدار الموارد الخارجة عن الميزانية، المحسوب بالسعر الجاري لدولارات الولايات المتحدة، لن يزيد إلا بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا (١,٩ في المائة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٠,٢ في المائة). أما اللجان الأخرى، فستعاني من نقصان في هذا النوع من الموارد. فمثل هذه الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ستخفض بنحو ٢٠ في المائة، وذلك في أعقاب نقصان يقارب الـ ٢٦,٩ في المائة في فترة السنتين السابقة. وفي فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، ستمثل الموارد الخارجة عن الميزانية أقل من نصف الموارد المتاحة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

٤٠ - وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أيضا أن التمويل الخارج عن الميزانية سيقبل من المصادر الثنائية والمصادر المتعددة الأطراف على السواء، لا سيما من البرنامج الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى الرغم من الانخفاض، يظل البرنامج الانمائي يمثل أكبر مصدر من مصادر تمويل مشاريع التعاون التقني التي تنفذها اللجان الاقليمية. أما الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يتمثل في جملة أمور من بينها تمويل عدد من وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، فسيقل نتيجة لإنشاء أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، وهو الأمر الذي استلزم نقل المستشارين الاقليميين الذين يمولهم الصندوق ويعملون انطلاقا من اللجان الاقليمية إلى الأفرقة السالفة الذكر.

٤١ - ونستخلص مما سبق أن انخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية يؤثر بكل شدة على أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى وجه التحديد، هناك قيود مالية شديدة يواجهها المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية والمعاهد الإقليمية الثلاثة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وهي: مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، ومركز التنسيق الإقليمي لبحوث وتنمية محاصيل الحبوب الخشنة والبقول والمحاصيل الجذرية والدرنية في المناطق المدارية الرطبة بآسيا والمحيط الهادئ والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ والشبكة الإقليمية لآليات الزراعة.

٤٢ - أما نقصان الموارد المخصصة للجان الإقليمية لأجل أنشطتها المتصلة بموضوع السكان فهي تمثل شأغلا خاصا يورق البال. والشكاوى الرئيسية للجان الإقليمية فيما يختص بخفض التمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان تشمل جملة أمور من بينها: (أ) شدة إضعاف قدرتها الموجودة لمعالجة القضايا المتصلة بالسكان؛ (ب) ازدواج الجهود؛ (ج) قطع الصلة بين الأنشطة البحثية التي تنفذها اللجان الإقليمية والخدمات الاستشارية التي تقدمها أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، الأمر الذي يؤثر على نوعية تلك الخدمات؛ (د) عدم شمول أنشطة تلك الأفرقة لجميع أعضاء اللجان الإقليمية، العاملين منهم والمنتسبين، رغم أن هذه الأفرقة يمكنها القيام بدور مفيد في المجالات المتصلة بموضوع السكان. وفي هذا الصدد نلاحظ، وعلى سبيل المثال، أن إعلان بالي الذي اعتمدته المؤتمر السكاني الرابع لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (١٩٧٧-٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢) قد منح أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ولاية موسعة تسمح بمساعدة بلدان المنطقة على معالجة عدد من القضايا المتصلة بموضوع السكان.

٤٣ - ويقدم الصندوق ثلاثة أسباب رئيسية لإنشاء أفرقة الدعم القطري، هي: (أ) تجميع خبراء من وكالات الأمم المتحدة في مكتب واحد، الأمر الذي يسفر عن زيادة تنسيق أنشطتهم؛ (ب) تقليل عدد الموظفين الإداريين وموظفي الدعم؛ (ج) العمل تحت إشراف الصندوق مباشرة.

٤٤ - ويلاحظ المفتش أن برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ يقضي بإجراء دراسة متعمقة للصلة الجديدة بين الصندوق واللجان الاقتصادية الإقليمية. وإلى جانب التقييم المتعمق لخدمات الدعم التقني، الذي صدر به تكليف من الصندوق، فمن شأن هذه الدراسة أن تساعد على تقرير ما إذا كان التعاون الجاري بشأن أفرقة الدعم القطرية التابعة للصندوق يضارع ترتيبات التعاون السابقة التي كانت للجان الاقتصادية الإقليمية تقوم بمقتضاها بدور الوكالات المنفذة للمشاريع السكانية الإقليمية، فضلا عن المشاريع السكانية الوطنية التي تتسم ببعد إقليمي معين.

* * * *

٤٥ - وختاماً، يود المفتش إبداء رأي مناديه أن نفقات اللجان الإقليمية في مجال التعاون التقني لا تتجاوز نحو ٤ في المائة من نفقات المنظمة في هذا المجال، الأمر الذي يعكس ما لهذه اللجان من دور هامشي في أنشطة المنظمة التنفيذية. ويعتقد المفتش أن هناك مجالاً لا شك فيه يسمح للجان الإقليمية بإبداء التزام أكبر بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٤٦ - وقد تحققت في الواقع زيادة كبيرة في الطلب من جانب أعضاء اللجان الإقليمية والأعضاء المنتسبين بها على أنشطة التعاون التقني بسبب زيادة عضوية هذه اللجان، وظهور الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والمحرومة من المزايا، والمبادرات الإقليمية الجديدة في ميدان التعاون الاقتصادي، والطابع الملح للتنمية السليمة بيئياً والمستدامة. وإن الطلب المتنامي على أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجان الإقليمية هو سمة مشتركة لجميع المناطق الجغرافية.

٤٧ - وبالنظر إلى أن من المتوقع استمرار الانخفاض في مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في برامج التعاون التقني التي تضطلع بها اللجان الإقليمية، فإن مشكلة ضمان مزيد من الدعم من جانب المانحين الثنائيين والطرائق البديلة الخاصة بتوفير الموارد قد أصبحت مشكلة حرجية. ومما يذكر في هذا الصدد أنه قد حدث في مناسبات كثيرة أن الجمعية العامة، ودورات اللجان الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، قد أعربت عن القلق البالغ إزاء عدم كفاية الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية. وهكذا، فإن الجمعية العامة قد أعربت في قراراتها ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ عن "الحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في موارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتمشى والاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية"^(٩٩).

٤٨ - بيد أنه دون المساس بالمحاولات الرامية إلى التماس مزيد من التمويل من المانحين الثنائيين، يتعين التسليم بأن المنظمات الدولية والحكومات حول العالم تواجه طلبات على موارد أكثر مما تفوق بقدر كبير قدرتها على تدبير أموال جديدة. وإن الحاجة إلى تخصيص الموارد المحدودة لدى الدول الأعضاء، تخصيصاً يتسم بالحرص، للأوجه التي تحقق فيها أقصى فائدة لم تكن في أي وقت قط أكثر إلحاحاً مما هي عليه الآن. ومما يشكل انعكاساً آنياً لهذه الحالة الاتجاهات المتغيرة المعاكسة في تدفقات الموارد الموجهة إلى المعونة الإنمائية على صعيد العالم، بما في ذلك حالة ركود المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة.

٤٩ - وفيما يتعلق بالأساليب البديلة الخاصة بتوفير الموارد، توجد إمكانية تتمثل في تنقيح وإصلاح نظم المخصصات المرصودة في الميزانية والخارجة عن الميزانية. ومما يذكر في هذا الصدد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أوصى، في قراره ٤٢/١٩٩٢، جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تتناول مسألة التنمية أن تقوم، عند إعداد برامج التعاون التقني، بتنسيق أعمالها مع اللجان الإقليمية بقصد تحقيق استخدام أفضل وأكثر تركيزاً للموارد المتاحة، وزيادة ترابط الإجراءات ومن ثم تحقيق تأثير أكبر وأكثر تركيزاً^(١٠٠).

٥٠ - وللجان الإقليمية أيضاً دور إيجابي تؤديه في هذا الصدد. ففي الدورة الخامسة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، اقترحت بعض الوفود أن تستكشف الأمانة استراتيجية من استراتيجيات مضاعف الموارد عن طريق فحص أنشطة وكالات الأمم المتحدة

الأخرى في المنطقة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فحسباً دقيقاً. واقترحت هذه الوفود كذلك أن تدخل الأمانة في حوار جاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي^(٣١).

٥١ - وإحدى الوسائل الفعالة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتنامية ولتجنب ازدواج العمل داخل المناطق المعنية هي قيام اللجان الإقليمية والبرامج العالمية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومؤتمر الأمم للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (يُشار إلى حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفقرات ٤٢ إلى ٤٤ أعلاه) بإنشاء وحدات مشتركة في الحالات التي تحتفظ فيها جميع هذه البرامج بمكاتب إقليمية أو تعزز فيها تعزيز هذه المكاتب. فالخبرة المستمدة على سنوات متعددة من "شعبة الزراعة والأخشاب" المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة (الفاو)، وكذلك الخبرة المستفادة من "شعبة الزراعة" المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة "الفاو"، مثلاً، تشير إلى أن هذا النوع من الترتيبات بين اللجان الإقليمية والبرامج العالمية يمكن أن يكون ناجحاً وفعالاً من حيث التكاليف للشركاء المعنيين. وينبغي تشجيع الوكالات المتخصصة والبرامج العالمية على إنشاء وحدات/شعب مشتركة مع اللجان الإقليمية بقصد ضمان اتباع نهج أكثر انتظاماً بشأن مساعدة الجهات المكونة لها.

٥٢ - ويتيح تنفيذ المشاريع من خلال زيادة التعاون مع المؤسسات المناسبة الأخرى المعنية بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة ذات الصلة، كل في منطقتها، إمكانية أخرى لتحقيق استخدام أكفأ وأكثر فعالية للموارد المحدودة المتاحة للجان. ونظراً للقيود المالية، فإن تحقيق التكامل في الأعمال التي تمارسها هذه المؤسسات مع اللجان الإقليمية يكتسب أهمية متزايدة. وبناءً عليه، يرى المفتش أنه ينبغي أن تأخذ اللجان في الاعتبار في عملها الأنشطة التي تضطلع بها وكالات إقليمية أخرى تابعة للأمم المتحدة فضلاً عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات العالمية (المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على سبيل المثال)، والمانحون الثنائيون والمنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق ذاتها أو في مناطق مجاورة. وينبغي للجان الإقليمية أن تعد قائمة بهذه المنظمات مع تحليل لمجالات اختصاصها وبرامج عملها، وذلك من شأنه أن يساعد تلك اللجان على: (أ) تحديد المجالات التي يمكن فيها للجان الإقليمية أن تكون فعالة إلى أقصى حد، وتحديد الأولويات المناسبة تبعاً لذلك؛ و (ب) إقامة تعاون أوثق معها؛ و (ج) كفالة التكامل في العمل.

٥٣ - وفي رأي المفتش أنه ينبغي للجان الإقليمية أن تركز مواردها بشكل متزايد على المجالات ذات الأولوية التي يمكنها أن تقدم فيها مساهمة فريدة وهامة وأن تعيد تكييف الأنشطة التي لا تدخل ضمن هذه الفئة، أو تتخلى عنها. وينبغي للجان أن تسعى جاهدة، مستخدمة مزاياها النسبية بالقدر الكامل، بما في ذلك الخبرة الفنية المتعددة القطاعات، إلى أن تصبح مراكز تفوق لأنشطة محددة ذات طابع إقليمي أو دون إقليمي، أو لأنشطة مخصصة حسب البلدان تكون ذات امتداد إقليمي.

(ب) الموارد البشرية

الجدول ٢ - الموارد البشرية للجان الأمم المتحدة الإقليمية

(البيانات المقربة)

الوظائف	١٩٨٩ - ١٩٨٨				١٩٩١ - ١٩٩٠				١٩٩٢ - ١٩٩١				١٩٩٥ - ١٩٩٤			
	الفترة التي	فترة الخدمات الحالية	المجموع	الفترة التي	فترة الخدمات الحالية	المجموع	الفترة التي	فترة الخدمات الحالية	المجموع	الفترة التي	فترة الخدمات الحالية	المجموع	الفترة التي	فترة الخدمات الحالية	المجموع	الفترة التي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٧٢٢	٢٧٧	٥٩٩	٧١١	٣٧٤	٥٨٥	٧٢٠	٣٧٥	٥٩٥	٧٢١	٣٧٧	٥٩٨				
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١١٤	٩٢	٢٠٦	١١٤	٩٢	٢٠٦	١١٥	٩٢	٢٠٧	١١٥	٩٢	٢٠٧				
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٧٨	٣٤٥	٥٢٣	١٧٦	٣٤٥	٥٢١	١٧٨	٣٤٥	٥٢٣	١٨٠	٣٤٦	٥٢٦				
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٨٠	٣١٤	٤٩٤	١٨٠	٣١٤	٤٩٤	١٨١	٣١٤	٤٩٥	١٨١	٣١٧	٥٠٨				
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا وآسيا	٩٨	١٨٨	٢٨٦	٩٩	١٨٨	٢٨٧	٩٩	١٨٨	٢٨٧	١٠٢	١٨٧	٢٨٩				
المجموع	٧٩٢	١٢١٦	٢١٠٨	٧٨٠	١٢١٣	٢٠٩٣	٧٩٣	١٢١٤	٢١٠٧	٧٩٩	١٢١٩	٢١٢٨				

* لا تشمل أرقام الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ الموظفين الإضافية التي ستوفر للجان الإقليمية نتيجة أنشطة تحقيق لامركزية في مجالس الطاقة والموارد الطبيعية.

المصدر: وثائق ميزانية الأمم المتحدة.

٥٤ - يقدم الجدول أعلاه بياناً عاماً عن الموارد البشرية للجان الإقليمية، كما تظهر في الوثائق الرسمية الميسرة للدول الأعضاء. وتشير هذه البيانات إلى أنه لم يطرأ خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ أي تغيير ذي شأن في الميزانية العادية فيما يتعلق بالموظفين.

٥٥ - والحالة فيما يتعلق بالموارد البشرية تختلف من لجنة إقليمية إلى أخرى، إلا أنها في اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أشد ما تكون صعوبة. ولذلك فإنه بسبب ميزانية النمو الصغرى التي مدتها عشر سنوات لم يكن هناك أي زيادة في موظفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا الممولين من الميزانية العادية. وفصلاً عن ذلك، فإنه في إطار عملية ضغط النفقات في عام ١٩٨٩، فقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٢ في المائة من وظائفها الثابتة (مجموعها ٢٧). وفي الوقت الراهن، تعتبر تلك اللجنة، التي بها ٢٠٧ وظائف ثابتة، أقل اللجان الإقليمية من حيث عدد الوظائف. كما أن لديها أقل عدد من الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٥٦ - وإلى عهد قريب كانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحتفظ بمعدلات عالية جداً من الشواغر. وتعزو أمانات اللجان تلك الشواغر في معظم الأحيان إلى وقف التعيينات في عام ١٩٨٧ وفي الآونة الأخيرة جداً وإلى السماح بحالات استثنائية قليلة لا غير. وفي حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كانت الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات الشواغر تشمل أيضاً حالة عدم القدرة على التيقن فيما يتعلق بمقر الأمانة، وعدم استخدام بعض الدول الأعضاء حصصها من الوظائف التقنية^(٧٧).

٥٧ - وقد أثارت مراراً مسائل ارتفاع معدلات الشواغر وأثره على تنفيذ البرامج العالمية في دورات اللجان، بما فيها الدورة السابعة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا^(٧٨) والدورتان السابعة والأربعون والثامنة والأربعون للجنة الاقتصادية لأوروبا. فمثلاً، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها السابعة والأربعين، المقرر بـ (٤٧) بشأن توفير موارد كافية للقطاعات ذات الأولوية لديها، الذي أحيل مباشرة إلى الأمين العام كتعبير عن القلق البالغ الذي تستشعره اللجنة في هذا الصدد. وفي المقرر هـ (٤٨)، أعربت اللجنة عن قلقها ثانية من أن الشواغر غير المشغولة من الرتبة الفنية تعوق بشكل حقيقي أشغالاً تقنية وعملية ذات أهمية للدول الأعضاء، كما تقلل من قدرة الأمانة على الاستجابة للاحتياجات المتنامية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وبالتالي، فقد أحالت اللجنة ما تواجهه من صعوبات إجرائية في تعيين موظفين مؤهلين، وأكدت من جديد الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير الموارد اللازمة للمحافظة على كفاءة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفعاليتها.

٥٨ - وكذلك أعربت وفود عدة أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق عن قلقها إزاء ارتفاع معدلات الشواغر في اللجان الإقليمية، ولا سيما في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأثر ذلك على أداء اللجنة^(٧٩).

٥٩ - وقامت شعبة الميزانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بإبلاغ المفتش بأنه جرى مؤخرا ملء عدد كبير من الشواغر في اللجان الإقليمية، مما خفض من معدلات الشواغر. بيد أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ما زالتا تحتفظان بمعدلات شواغر تزيد كثيرا عن المعدل العام للشواغر (في عام ١٩٩٣، ٧,٦ في المائة بالنسبة إلى الفئة الفنية و ١,٦ في المائة بالنسبة إلى فئة الخدمات العامة). وقد كانت معدلات الشواغر لدى اللجان الإقليمية في نهاية أيار/مايو ١٩٩٤ كما يلي:

موظفو الفئة الفنية	موظفو فئة الخدمات العامة	
٥,٨ في المائة	٣,٨ في المائة	اللجنة الاقتصادية لإفريقيا
٦,١ في المائة	٣,٤ في المائة	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٥,٥ في المائة	١,٧ في المائة	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٢,٠ في المائة	٦,١ في المائة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١٥,٣ في المائة	٨,٠ في المائة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٦٠ - ومع ذلك فيجدر ذكر أن الجدول ٣ على الصفحة ٢٢ لا يبين عدد الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية ولا عدد الخبراء الذين لا تسترد تكاليفهم. وكما ورد في تقرير سابق لوحدة التفتيش المشتركة (انظر JIU/REP/90/3)، لم يكن المسؤولون في المقر على علم بالعدد الفعلي للموظفين العاملين في اللجان الإقليمية لأن الأخيرة ليست ملزمة بالإبلاغ عن فتي الموظفين المذكورتين أعلاه. كما لم تكن لدى أولئك المسؤولين معرفة دقيقة بتكوين الفئة الفنية من الموظفين في اللجان. ويرى المفتش أن هذين العاملين كليهما يخلقان صعوبات من حيث المساءلة والإبلاغ اللذين يجب تحسين مستواهما. وفي هذا السياق، يُذكر أن القرار ٢١٨/٤٨ أوصى الأمين العام بأن ينشئ، في موعد غايته ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، نظاما للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية.

ثانيا - المحاولات السابقة الرامية إلى تحقيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي

٦١ - إن إصلاح هيكل الأمم المتحدة ووظائفها عملية مستمرة بالفعل. وعلى مدى السنين، ابتداء من العقد الأول لوجود المنظمة، قامت مجموعات متنوعة من أفرقة الخبراء والهيئات الحكومية الدولية بالنظر في

أداء الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وقدمت توصيات للتغيير بما في ذلك توصيات متعلقة بتحقيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي. بيد أنه كان لقليل منها آثار دائمة.

٦٢ - وقد اضطلعت الأمم المتحدة في السبعينات بجهد من أكثر جهودها طموحا لإعادة تشكيل الجهاز المؤسسي للتعاون الاقتصادي الدولي. وتعين تحقيق هدفين رئيسيين:

(أ) الأخذ بنهج أكثر شمولاً لتقديم المساعدة الإنمائية عن طريق تحسين التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة المشتركة في الأنشطة ذات الصلة؛ و

(ب) توفير منظور أكثر لامركزية للأنشطة المضطلع بها في المقار.

ولو تحقق هذان الهدفان، لكان الهدف الأخير قد أدى إلى نقل عناصر برنامجية معينة والموظفين المعنيين الأقرب إلى الميدان، وبخاصة إلى اللجان الإقليمية.

ألف - دراسة "القدرات" وآثار تلك الدراسة

٦٣ - تشكل دراسة "القدرات"^(٢٥) المعروفة أيضاً بوجه عام بـ "تقرير جاكسون" معلومات أساسية لجهود إعادة التشكيل المبذولة في السبعينات. وبصورة أساسية، أوصى التقرير بإجراء إصلاحات مؤسسية أساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي واقترح إصلاحين مبتكرين: (أ) نظام متكامل للبرمجة، دورة الأمم المتحدة لتنسيق التنمية؛ و (ب) التصميم المفاهيمي لنظام للمعلومات.

٦٤ - ووفقاً لنظام الدورة، جرى تخصيص معظم مقدار الموارد المتوقعة طوال هذه الفترة للبرامج القطرية، على أن يخصص لكل بلد "رقم تخطيط إرشادي"، ويخصص الباقي للمشاريع الإقليمية والعالمية.

٦٥ - ونتيجة للانتقادات التي أوردتها التقرير بشأن هيكل الجهاز، أعيد تنظيم مقاربه تنظيمياً كاملاً، مع أربعة مكاتب إقليمية، ذات الصلة بالأنشطة المضطلع بها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهكذا، أصبح التوجه الإقليمي أكثر وضوحاً في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٦٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٦٨٨ (د - ٢٥) بشأن كفاية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمن هذا القرار توافق الآراء في عام ١٩٧٠ فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن يعمل بها البرنامج الإنمائي ويقيم علاقات مع الوكالات المتخصصة والجهات الأخرى في المنظومة. وبموجب هذا القرار، شرع في تنفيذ نهج البرمجة القطرية وجميع الآثار المترتبة على الأنشطة التنفيذية. ويمكن أيضاً رد مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه صندوقاً مركزياً لجهاز الأمم المتحدة إلى توافق الآراء في عام ١٩٧٠.

باء - القرار ١٩٧/٣٢ والآثار المترتبة عليه

(أ) ولاية اللجان

٦٧ - في عام ١٩٧٥، أصدر فريق الخبراء الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ (د - ٢٩)، تقريراً بعنوان "هيكل جديد للتعاون الاقتصادي العالمي في الأمم المتحدة"^(٧٦). ووفر التقرير معلومات أساسية لإعادة التشكيل وشمل قضايا موضوعية وإجرائية على حد سواء.

٦٨ - وفي عام ١٩٧٧، وباعتماد القرار ١٩٧/٣٢، اضطلعت الجمعية العامة بجهود رئيسي آخر لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وعملية إعادة التشكيل هذه، التي تطلبت سنتين من المفاوضات والمناقشات المضنية، كانت وثيقة الصلة ببرنامج النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي نشأ في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة، المعقودتين في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ على التوالي. وأمر القرار بإجراء عدد كبير من التغييرات، بعضها هيكلي، في أداء الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء وظيفة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي. كما أمر هذا القرار بإجراء تغييرات في عمل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمحافل الأخرى للمفاوضات.

٦٩ - ولأغراض هذا التقرير، تدعو الحاجة إلى ملاحظة أن الفرع الرابع من مرفق القرار ١٩٧/٣٢ تضمن أشمل بيان تشريعي للمساهمات المتوقعة من اللجان الإقليمية صدر عن الجمعية العامة منذ اعتماد اختصاصات تلك اللجان.

٧٠ - وهكذا، نصت الفقرة ١٩ من هذا الفرع على أنه "ينبغي تمكين اللجان الإقليمية من أن تضطلع على نحو تام بدورها المنوطة لها من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها المراكز الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة في منطقة كل منها، مع إبقاء الاعتبار الواجب لمسؤوليات الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في ميادين قطاعية محددة، والدور التنسيقي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بأنشطة التعاون التقني"^(٧٧). وبتسمية اللجان الإقليمية بـ "المراكز الرئيسية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة"، وضع القرار ١٩٧/٣٢، في الواقع، العلاقات بين المركز والمناطق في الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في منظور جديد، طلب فيه إلى اللجان الإقليمية أن تؤدي لأعضائها الإقليميين دوراً مماثلاً للدور الذي يؤديه على الصعيد العالمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٧١ - وفي الفقرة ٢٠، طلب القرار ١٩٧/٣٢ إلى اللجان الإقليمية "أن تمارس قيادة المجموعة والنهوض بمسؤولية التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي"^(٧٨)، واضعة في اعتبارها الاحتياجات والظروف الخاصة لمنطقة كل منها. ونص القرار على أن للجان الإقليمية أن تعقد، حسب الاقتضاء، اجتماعات دورية بغية تحسين تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في منطقة كل منها.

٧٢ - وقد اتسم ذلك الجزء من القرار الذي تناول تعزيز العلاقات بين اللجان الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات مناسبة "لتمكين اللجان الإقليمية من أن تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة التنفيذية التي يُضطلع بها عن طريق منظومة الأمم المتحدة"^(٣٩)، بأهمية قصوى للجان الإقليمية. كما نص القرار على ضرورة تفويض السلطة وتوفير قدر كاف من اعتمادات الميزانية والموارد المالية لتمكين اللجان من النهوض على نحو فعال بمسؤولياتها الموسعة (الفقرة ٢٦).

(ب) التنفيذ

١١ تحقيق اللامركزية

٧٣ - كان تنفيذ أحكام القرار ذات الصلة باللجان الإقليمية بعد ذلك محل نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشكل تفصيلي. وأسفر هذا عن قيام الجمعية والمجلس باعتماد عدد من القرارات، بما في ذلك قرارا الجمعية العامة ٢٠٢/٣٣ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩^(٤٠) و ٢١٤/٣٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢^(٤١)، اللذان ركزا في المقام الأول على عملية تحقيق اللامركزية ودور اللجان الإقليمية في ميدان المساعدة التقنية. وهكذا، منح القرار ٢٠٢/٣٣ اللجان الإقليمية مركز الوكالات المنفذة (الجزء الخامس، الفقرة ٣).

٧٤ - وعند النظر في الأنشطة المناسبة لتحقيق اللامركزية، اهتم الأمين العام بالاحتفاظ بالطابع المتكامل لدور ووظائف الأمم المتحدة ككل، وتعزيزه، مع تفادي الإفراط في تجزئة الأنشطة على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي. كذلك حدد الأمين العام، في تقريره إلى الجمعية العامة في عام ١٩٨٤، أربعة نماذج محددة من الأنشطة من أجل تحقيق اللامركزية: (أ) الأنشطة التي تتطلب إجراء بحوث تجريبية وتحليل للبيانات والمعلومات في الإطار الإقليمي/دون الإقليمي إلى حد كبير؛ (ب) أنشطة المتابعة على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، الناتجة عن السنوات الدولية والاحتفالات بالذكرى السنوية والمؤتمرات العالمية؛ (ج) الأنشطة الرامية إلى تعزيز قوائم القدرات والكفايات على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، ومن قبيل ذلك قوائم المعاهد والوكالات التكنولوجية، وعلى سبيل المثال، في برنامج العلم والتكنولوجيا؛ و (د) الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية^(٤٢).

٧٥ - بيد أن عملية تحقيق اللامركزية هذه لم تسفر عن أي نقل ذي أهمية لموظفي الأمم المتحدة إلى المكاتب الميدانية. ولا غرابة كلية في أنه بالنظر إلى أن الوظائف قد أنشئت في إطار برامج معينة، وبحكم طبيعة العملية، ثبت أنه ليس من السهل نقل الوظائف أو موظفي المقار الشاغلين للوظائف^(٤٣).

٧٦ - وفي عام ١٩٨٨، أشار أحد الخبراء الاستشاريين المستقلين، في تقريره إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، تعليقا على تنفيذ القرار ١٩٧/٣٢ إلى أن: "اتجاهات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق اللامركزية ظلت مهيمنة"^(٤٤)، سواء فيما يتعلق بالمالك الموسع للمقار والتوجيه المركزي التفصيلي للبرامج والإدارة. وعلاوة على ذلك، لاحظ أنه بالرغم من وجود بعض التوسع في وظائف الإدارة والموظفين ذوي الصلة في مجالات الشؤون المالية وشؤون الموظفين والشؤون الإدارية في اللجان الإقليمية، كان يضاهي

ذلك توسع أكبر كذلك في موظفي الإدارة في المقر بنيويورك على أساس منطقي مفاده ضرورة القيام برصد تفصيلي لأداء العدد الموسع من موظفي الشؤون الإدارية في اللجان الإقليمية^(٣٥).

٧٧ - وفي حين أن من الصحيح أن تحقيق اللامركزية لم يحدث حتى الآن إلا بقدر محدود من مقر الأمم المتحدة إلى اللجان الإقليمية، فقد تحقق قدر أكبر بكثير من اللامركزية من الصعيد العالمي إلى الصعيد الإقليمي عن طريق مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها مما أدى إلى إنشاء برامجها ومكاتبها الخاصة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطنية. بيد أنه جرى تنفيذ هذه اللامركزية على نحو مجزأ، وغير منسق، وبالتالي، غير كفء ومزدوج. ولكن إذا كان تحقيق اللامركزية على الصعيد القطري قد أعقبته جهود لتوحيد تلك الأعمال المستقلة عن طريق تعيين ممثل مقيم، لم تبذل محاولات مماثلة على الصعيد الإقليمي حتى الآن.

٧٨ - وقد خلصت وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها الصادر في الآونة الأخيرة بعنوان "تحقيق اللامركزية على صعيد المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/92/6)، أنه، "في الأمم المتحدة، لم ينتج عن تنفيذ القرار ١٩٧/٣٢ تعزيز للتكامل وإزالة للازدواجية بين إدارات المقر واللجان الإقليمية، أو عن اتفاق على مدى خمسة عشر عاما بشأن تطبيق اللامركزية على المسؤوليات والموارد على صعيد المناطق"^(٣٦). ومحرر هذا التقرير يشارك هذا الرأي تماما.

٧٩ - قيادة المجموعة والتنسيق فيما بينها

٧٩ - فيما يتعلق بدور اللجان الإقليمية في قيادة المجموعة والتنسيق فيما بينها، تجدر ملاحظة أنها بذلت بعض الجهود لتوفير مركز تنسيق لتحقيق التعاون في منطقة كل منها. بل إنها أخذت زمام المبادرة لإجراء مشاورات دورية فيما بين الوكالات في مجالات معينة. وهكذا، أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي تضطلع بوظائفها التنسيقية، علاقات للبرمجة المشتركة وعلاقات عمل رسمية مع عدد من الوكالات المتخصصة والوحدات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما قامت بدور رائد في صياغة وتنفيذ عقد النقل والاتصالات في أفريقيا وفي إعداد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، واعتماده من الجمعية العامة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور مماثل في ميدان نقل البضائع الخطرة. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجانا وفرق عمل إقليمية مشتركة بين الوكالات تشمل ميادين مختلفة من الأنشطة المتعددة القطاعات، مثل التنمية الريفية المتكاملة، والبيئة والتنمية والمياه، واستراتيجية التنمية الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، وما شابه ذلك. وعلى وجه العموم، مع ذلك، لا يزال دور اللجان الإقليمية ثانويا أكثر منه رائدا^(٣٧). كما أن القرار ١٩٧/٣٢ والقرارات اللاحقة التي تناولت اللجان الإقليمية لم تزود تلك اللجان بالسلطة أو الموارد اللازمة لأداء هذا الدور.

٨٠ - وأبرز مؤخرا عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية الحاجة إلى تعزيز دور اللجان الإقليمية لتوفير قيادة الفريق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها بمنظور إقليمي. وطلب مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية والتخطيط الاقتصاديين، في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية لأفريقيا على وجه الخصوص، إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي "توفير إطار تشريعي حديث للجان الإقليمية يوضح بالتحديد العملية البعيدة المدى لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة، ويعيد توزيع المسؤوليات بين الكيانات التابعة لها، ودور اللجان الإقليمية بوصفها فروعاً لبرنامج واحد للأمم المتحدة" (٣٨). وطلب أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة "أن يقوم، من خلال تدابير محددة، بتعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كقائد فريق ومنسق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة بمنظور إقليمي بغية ضمان التنفيذ السليم للأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات" (٣٩).

٨١ - وفي الدورة التاسعة والأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٢١ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣)، اقترح تفويض سلطة كافية للجان للاطلاع بمسؤولياتها في تنسيق الأنشطة الإقليمية للأمم المتحدة بالتعاون مع البرامج والوكالات المتخصصة المختصة التابعة للأمم المتحدة (٤٠). وانعكس هذا الاقتراح في قرار اللجنة ١٠/٤٩ الذي شدد على "الحاجة العاجلة إلى تنسيق الأنشطة التنفيذية الإقليمية ودون الإقليمية لمؤسسات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة وكذلك أنشطة الوكالات المتخصصة على الصعيد الإقليمي" (٤١). وحثت اللجنة على تعزيز دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على الصعيد الإقليمي، على أن تضع في اعتبارها المزايا النسبية التي تتمتع بها اللجان الإقليمية. واقترح أيضا أن يكون الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الممثلون الرئيسيون للأمين العام فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة ذات الصلة في مناطقهم، وينبغي أن تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدور تنسيقي قيادي في المنطقة.

٣٠ نحو إدارة إقليمية

٨٢ - كما هو مبين في أماكن أخرى من هذا التقرير، نتج عن عملية إضفاء اللامركزية على الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالات المتخصصة والبرامج العالمية للأمم المتحدة انتشار برامجها ومكاتبها الميدانية. وبغية زيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، أصبح من اللازم تكامل تلك الكيانات المستقلة حيثما اقتضى الأمر.

٨٣ - وتحقق تقدم ملموس في هذا الصدد على الصعيد القطري من خلال إنشاء مؤسسة المنسق المقيم، ولكن لم يحدث شيء مماثل من الناحية العملية على الصعيد الإقليمي. وإذا كان يراد للتنسيق الحقيقي في الأمم المتحدة أن يكون فعالاً فإنه ينبغي أن يتخلل جميع الأصعدة: العالمي، والقطري، والإقليمي بوضوح.

٨٤ - وفي ضوء تعدد المكاتب الإقليمية والمؤسسات الأخرى، الممولة من الدول الأعضاء ذاتها، فإنه ليس من غير المعقول التفكير ملياً في التكامل وإثارة عدد من الأسئلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاون بين

اللجان الإقليمية وبرامج الأمم المتحدة الأخرى (على سبيل المثال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة). ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تكون هذه أبسط مسألة يتعين تسويتها، ولكن في الممارسة العملية تلاقى اللجان الإقليمية عادة المزيد من المصاعب في تعاونها مع برامج الأمم المتحدة الأخرى عما تلاقى مع المؤسسات الخارجية.

٨٥ - وهناك أيضا إمكانية لتحسين التعاون بين اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة، وفي اللجان المشتركة بين الوكالات وأفرقة العمل العاملة على الصعيد الإقليمي، يجري الإبلاغ عادة عن أن ميزانيات البرامج القائمة لهيئات ووكالات الأمم المتحدة تحول بينها وبين تعديل الأنشطة الجارية أو المخططة بغية إقامة صلات تكاملية أفضل والقضاء على التداخل والازدواج المحتملين، وتوليد الكفايات الكامنة في التعاون الوثيق فيما بين الوكالات. وزعمت على الدوام أنه ليس بإمكانها تعديل ميزانيات برامجها لأنها قائمة على أساس توجيهات صادرة إليها من مجالس إدارتها.

٨٦ - ويتعين ابتكار وسيلة للتغلب على هذه المصاعب، على الأقل فيما بين مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، حتى يمكن قيام تنسيق فعلي للعمل، وليس من الناحية البلاغية. وأدى انتهاء الحرب الباردة إلى إعطاء التنمية الدولية إلحاحا جديدا وأملا أكبر في التقدم الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وتقوم المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، بجذب الموارد وبناء القدرات لتوفير المساعدة التقنية والتنسيق الإنمائي على السواء. ويتعين أن تعزز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قدرتها التكاملية في هذه المجالات وتتولى تنسيقها. وهذا هو المجال، في رأي المفتش، الذي ينبغي للدول الأعضاء أن تضطلع فيه بدور رئيسي باتخاذ مواقف أكثر تنسيقا في الهيئات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودورات اللجان الإقليمية، بشأن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع الوكالات والمؤسسات والهيئات الأخرى في المنظومة بتنفيذها.

٨٧ - وبصرف النظر عن التكامل على صعيد منظومة الأمم المتحدة، هناك مشكلة تكامل متنامية مع المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة. وفي الواقع، تعمل المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة في بيئة تنافسية بصورة متزايدة في مقابل خلفية تنوع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. وتعتبر الترتيبات والمنظمات الإقليمية ظاهرة متنامية في العالم. وفي جنوب شرق آسيا وحدها يتجاوز العدد ٢٥٠. وتقدم المنظمات الإقليمية مساعدة إنمائية تبلغ نحو ٥,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل عام.

٨٨ - والحاجة إلى الإدارة الإقليمية جلية، وأصبحت مسألة تحديد برنامج للأمم المتحدة بعبارة لا تنطوي على أي غموض لقيادة العمل على الصعيد الإقليمي مسألة ملحة. والسؤال المتعلق بأي برنامج من البرامج ينبغي تحديده هو سؤال لا يمكن تجنبه. ووفقا للقرار ١٩٧/٢٢، فإنه ينبغي أن تكون اللجان الإقليمية هي

ذلك البرنامج، ولكن الممارسة كانت مختلفة في بعض المناطق. والميزة النسبية هنا هي العامل الحاسم، وهي القدرة التنافسية أكثر من كونها التكامل.

٨٩ - ولذلك يؤيد المفتش فكرة تعزيز أنشطة اللجان الإقليمية التي ترمي إلى الدعم المتبادل لأنشطة البرامج العالمية والوكالات المتخصصة في مناطقها الخاصة من خلال، في جملة أمور، تحديد الأنشطة المشتركة، وعمليات البرمجة واجتماعات التنسيق ومنحها ولاية أن تكون الوكالات المنفذة الرئيسية للبرامج الإقليمية ودون الإقليمية، في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويعتقد مع ذلك بأنه لا ينبغي أن تحرم هذه الولاية اللجان الإقليمية من دعوة وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى إلى العمل كقادة فريق لبرامج محددة، عند اللزوم.

٩٠ - ويشعر المفتش بالتقدير للجهود التي بذلها الأمين العام، على مستوى لجنة التنسيق الإدارية، بهدف تعزيز دور اللجان الإقليمية في التنسيق وقيادة الفريق من خلال مشاورات فيما بين الوكالات أكثر منهجية (اجتماعات سنوية) لاستعراض الاتجاهات الكلية، وتبادل المعلومات بشأن برامج ومبادرات المنظمات المختلفة. ويمكن أن تعقب هذه الاجتماعات، خلال العام، مشاورات بشأن أنشطة معينة يمكن أن تستفيد من التعاون الأكبر فيما بين الوكالات. وإذا ما كلل هذا النمط من التعاون بالنجاح فإنه يمكن أن يتطور إلى آلية نظامية، وهو نوع من "لجان التنسيق الإدارية الإقليمية"، تتبع لجنة التنسيق الإدارية المركزية وتكون مسؤولة أمامها عن الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية. وفوق ذلك، يمكن تحويل اللجان الإقليمية إلى "مراكز إقليمية متكاملة للأمم المتحدة" حقاً، وهو ما سيمثل خطوة كبيرة في تنفيذ القرار ١٩٧/٣٢. ويعتقد المفتش أن التعزيز الوارد وصفه أعلاه للترتيبات فيما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي ينطوي على إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف.

٩١ - ويثني المفتش لذلك على مبادرة الأمين العام هذه ويدعو الدول الأعضاء، من خلال ممثلها في الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى منحها التأييد اللازم.

جيم - "تقرير برتراند"

٩٢ - أصدر مورييس برتراند، وهو مفتش بوحدة التفتيش المشتركة، في عام ١٩٨٥، تقريراً معنوناً "ملاحظات على إصلاح الأمم المتحدة" (JIU/REP/85/9) ^(٤٧) وتتمثل الفكرة الرئيسية للتقرير، المدعومة بتحليل نقدي للأمم المتحدة، في أن المؤسسة لا تحتاج فقط إلى التحديث، ولكن أيضاً إلى الإصلاح الجذري لتكون أكثر استجابة للأمال التي تواصل نسبة كبيرة من شعوب الأمم المتحدة تعليقها عليها. وتمثلت الحجة الأساسية في أن أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة ليست منهجية، ولكن هيكلية، وأن الهيكل قد تشردم للغاية بحيث أصبح تعقيد المؤسسات بمثابة لفر.

٩٣ - وينبغي أن يؤدي الإصلاح، في رأي محرر التقرير، إلى مفهوم منظمة عالمية من الجيل الثالث تسائر حقاً احتياجات العالم الحديث. واقترح التقرير أيضاً أن يكون التركيز الأساسي على تحويل الهياكل التي

تدعم التنمية وعلى تأسيس محفل اقتصادي عالمي حقيقي . وسيكون الهدف النهائي هو بناء "أمم متحدة اقتصادية" جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة السياسية.

٩٤ - وهناك حجة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لهذه الدراسة هي أنه لكي تكون منظومة الأمم المتحدة ناجحة فإنه ينبغي عليها أن تعتبر التنمية عملية متكاملة ومتعددة التخصصات وإقليمية. ومن هنا تنبع الخطوة المنطقية الأخرى - اقتراح إعادة تشكيل الهيكل الحالي، بوكالاته المركزية والقطاعية، الى شبكة من الوكالات أو المؤسسات الانمائية الإقليمية.

٩٥ - وينبغي أن يكون الجانب الانمائي لاصلاح منظومة الأمم المتحدة ، في رأي برتراند ، على الصعيد الاقليمي. وستشمل الهياكل جميع البرامج الرئيسية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغير ذلك، ومعظم دوائر التعاون التقني بالوكالات الرئيسية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة والدوائر الإقليمية للوكالات المتخصصة. وسينتج عن هذا عملية إعادة تحويل كاملة على الصعيد الاقليمي لجميع الأنشطة الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة.

٩٦ - وفي حين أن التقرير لا يختتم بتوصيات رسمية فإنه يزود منظومة الأمم المتحدة بمجموعة آراء واستنتاجات لاستشارة الفكر تتعلق بإصلاحها المحتمل وتمثل مساهمة قيمة في المساعي المختلفة الجارية، بما في ذلك إقرار اللامركزية على الصعيد الاقليمي.

دال - "فريق الـ ١٨"

٩٧ - قام فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ باستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة "فريق الـ ١٨" بصياغة المبادئ التالية المتعلقة بأنشطة اللجان الاقتصادية الإقليمية :

(أ) استصواب لا مركزية أنشطة الأمم المتحدة حيثما كان ذلك ملائماً (التوصية ٥)؛

(ب) ينبغي أن تكون المكاتب المسؤولة عن البحث والتحليل والأنشطة التشغيلية والمتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية أكثر استجابة للحقائق المتغيرة على الصعيدين العالمي والاقليمي (التوصية ٣٩)(٤٣).

٩٨ - وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أبدى فريق "الـ ١٨" ملاحظة معينة مفادها أن : "بعض الأنشطة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية لا تناسب تماماً الاحتياجات الحالية للدول الأعضاء في المنطقة المعنية"(٤٤). واستنتج أيضاً أن: "الحاجة تدعو الى قدر أكبر من التخصص في المجالات ذات الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء مع مراعاة الحاجة الى تجنب الازدواجية والتداخل في إطار منظومة الأمم المتحدة" (التوصية ٢٧)(٤٥).

٩٩ - وكما هو معروف جيداً، أسفر عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى عن اعتماد قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١^(٦٦)، والذي أدى بدوره الى مجموعة متنوعة من التغييرات والإصلاحات في تسيير أعمال الأمم المتحدة. وكان هذا يهدف الى تعزيز كفاءة الجوانب الإدارية والمالية بالأمم المتحدة وهو ما سعت اليه طويلاً الدول الأعضاء. ولكن هذه الإصلاحات لم تؤثر على العموم على تسيير أعمال الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

هـ - اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠٠ - هناك محاولة لإعادة التشكيل، لم ينتج عنها أي تغيير ولكنها تعتبر مع ذلك ذات مغزى، تمثلت في عمل اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بالدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأنشئت اللجنة الخاصة استجابة للتوصية ٨ لفريق الـ ١٨، ومن المتوقع أن تقترح تدابير لإجراء إصلاحات. بيد أنه بالرغم من الدورات التسع التي عقدت فيما بين آذار/مارس ١٩٨٧ وأيار/مايو ١٩٨٨، كانت اللجنة الخاصة غير قادرة على التوصل الى أي نتائج فنية واقتراح توصيات محددة.

١٠١ - والسبب الرئيسي في عدم إحراز تقدم هو الاختلاف الأساسي في وجهات النظر للمجموعات المختلفة من الدول الأعضاء بشأن أهداف ومضامين الإصلاح^(٦٧). وكما لاحظت مؤسسة ستانلي، التي تجمع سويلاً الخبراء المشهورين، والدبلوماسيين من ذوي الرتب العالية وكبار مسؤولي الأمم المتحدة من أجل إجراء مناقشات، في أحد تقاريرها الأخيرة أن: "إمكانات الإصلاح في القطاع الاقتصادي والاجتماعي محدودة بسبب عدم وجود توافق آراء سياسي واضح بشأن دور الأمم المتحدة في هذا المجال. وتأخذ منظمات دولية أخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتجمعات السياسية، مثل فريق البلدان الصناعية السبع، زمام المبادرة في تحديد السياسة الاقتصادية الدولية. وتحض المقترحات المتعلقة بالاعتراف بالجهاز الاقتصادي للأمم المتحدة على إثارة أسئلة تتعلق بالفرض من الإصلاح"^(٦٨).

١٠٢ - وهناك سبب آخر يبدو أنه الرغبة القوية من قبل الدول الأعضاء في خفض نطاق أنشطة الأمم المتحدة وتكلفتها، وهو رأي لا تشاطرها فيه أغلبية أعضاء اللجنة.

١٠٣ - ويعتقد المفتش، مع ذلك، أن عمل اللجنة الخاصة قد خدم غرضاً طيباً، كما قامت بذلك المناقشات التالية، أولاً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفيما بعد في الجمعية العامة. وقد ساهمت المناقشات في فهم أفضل لتسيير أعمال الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة. وكانت بمثابة نقطة انطلاق لأفكار جيدة عديدة والتي ترجمت فيما بعد الى إجراءات محددة. وأدت أيضاً الى بعض التحسينات الواقعية، ولا سيما في تسيير أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي بلغت ذروتها في القرار ٢٦٤/٤٥ كما اعتمدته الدورة الخامسة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة.

* * * * *

١٠٤ - وبغرض إجمال ما سبق، يمكن ملاحظة أن جهود إعادة التشكيل في الماضي قد توصلت الى استنتاجات متماثلة على نطاق واسع حول أنواع التغييرات التي يمكن أن تؤدي الى تحسن في أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وبالنسبة للجزء الأكبر ومع بعض الاستثناءات، فإن التوصيات السابقة الخاصة بإعادة التشكيل والإصلاح لم يتم تنفيذها بالكامل وكان لها لذلك تأثير محدود. ويمكن تقديم عدد من الأسباب في هذا الصدد. فأولاً، فشل الدول الأعضاء في الاتفاق على الغايات والأهداف الكلية للأمم المتحدة جعل من الصعب للغاية تغيير الجهاز المكلف بتنفيذ هذه الغايات والأهداف. وثانياً، ثبتت صعوبة التغلب على المقاومة البيروقراطية. وهذه الملاحظة صحيحة على وجه الخصوص بالنسبة للأخذ باللامركزية على الصعيد الميداني. والسبب الثالث، في رأي المفتش، هي غياب القيادة في عمليات إعادة التشكيل السابقة.

١٠٥ - ويتصل السبب الأخير أيضاً بعدم قدرة الأمانة العامة في ذلك الوقت على بدء الإصلاح من الداخل وعلى حفز الحكومات. وفي هذا الصدد، أكد أحد الأمناء التنفيذيين السابقين للجنة الإقليمية في عام ١٩٨٥ أنه حتى بعد عشر سنوات من الخدمة داخل المنظمة، فإنه ليس في إمكانه "فهم لماذا يكون (نحن) كبار المسؤولين الذين من المفترض أنهم قد اختيروا لحذقهم السياسي والمهني على السواء، في حالة أفضل بكثير عندما يدافعون (نحن) عن ساحتهم، وعندما يخلطون الأوراق بطريقة إجرائية، وعندما ينتحلون الأعذار لأوجه القصور، عنهم عندما يعالجون القضايا الفنية والأساسية - ناهيك عن الإيحاء والقيادة". وأثار على الفور سؤالاً: "هل يكون ولاؤنا للميثاق وللمنظمات - أو لأنفسنا؟ واختبار قدرتنا ... سيتمثل في رغبتنا في مواجهة الأسئلة التي لا تبعث على الارتياح مثل هذه والتطلع الى إجابات كافية". وفي حين سلم المفتش بالحقيقة التي لا جدال فيها بأن الأمين العام هو الذي بدأ عملية إعادة التشكيل الراهنة، فإنه يود أن يلاحظ أن معارك الساحات التي أشار اليها المسؤول المذكور أعلاه لم تنته بعد.

ثالثاً - ممارسة إعادة التشكيل الجارية واللجان الإقليمية

ألف - نهج جديد

١٠٦ - كان اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بمثابة نقطة تحول في الأمم المتحدة. فعلى وجه التحديد، دعا الاجتماع الأمين العام الى إعداد تحليل وتوصيات بشأن زيادة وتحسين كفاءة المنظمة في أداء مجموعة أنشطتها بالكامل. كما منح الأمين العام ولاية تخوله إزالة العراقيل التي تعاني منها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٠٧ - وفي آخر الجهود المبذولة لإعادة التشكيل، حاولت الدول الأعضاء والأمين العام تقييم أداء الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بطريقة كلية وصياغة مجموعة شاملة من التغييرات والإصلاحات، انطلاقاً من الهدف العام المتمثل في إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وهذا الهدف محدد في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٥

باعتباره "زيادة فعالية وكفاءة أداء الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة وهياكل الدعم بأمانتها بغية تحسين التعاون الاقتصادي الدولي وتعزيز التنمية في البلدان النامية"^(٩).

١٠٨ - وفيما يتعلق ببلوغ الهدف العام المتمثل في إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، كانت الدورة الخامسة والأربعين المستأنفة، التي أجازت القرار ٢٦٤/٤٥، علامة هامة حقا على الطريق. فقد أنجزت الجمعية العامة عدة أشياء: أولها، أنها أكدت المبادئ الأساسية الهادفة لعملية الإصلاح؛ وثانيها، أنها وضعت الجدول الزمني المناسب؛ وثالثها، أنها توصلت إلى قرار باصلاح عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق: (أ) توحيد دورات المجلس العادية؛ (ب) انشاء جزء رفيع المستوى لتحسين مهمة صياغة السياسات التي يضطلع بها المجلس وجزء تنسيقي لكي يتسنى للمجلس أن يطرق بمزيد من الفعالية قضايا التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٠٩ - وعلى وجه التحديد، فإن ما حدده القرار ٢٦٤/٤٥ من مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية لإعادة التشكيل يتمثل فيما يلي:

- إعادة التشكيل هي أساسا مسؤولية حكومية دولية ويلزم متابعتها في هذا الاطار. والمطلوب من الأمين العام، وفاء بمسؤوليته بوصفه المسؤول الإداري الأول للأمم المتحدة، أن يساعد ويتعاون في هذا الصدد؛
- ينبغي لعملية إعادة التشكيل والتنشيط أن تجرى وفقا لولاية واضحة من الجمعية العامة؛
- ينبغي أن تحافظ عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما على المبادئ الديمقراطية التي تشكل أساس عملية صنع القرار في الأمم المتحدة؛
- يلزم الحفاظ على الشفافية والوضوح وتعزيزهما عند أداء منظومة الأمم المتحدة لوظائفها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛
- ينبغي دراسة عملية إعادة التشكيل والتنشيط ومتابعتها مع ضمان أقصى حد من الكفاءة والفعالية في استخدام موارد منظومة الأمم المتحدة المالية والبشرية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما^(١٠).

١١٠ - وفي هذا الاطار، يجدر بالذكر أنه خلال مناقشة القرار ٢٦٤/٤٥ طرحت الدول الأعضاء نقطتين إضافيتين رئيسيتين، هما:

- إنه لا يمكن طرق مسألة إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها طرقا جزئيا:
- إن الإصلاح سيكون فعالا بمدى عدم اعتدائه حصرا بمعيار التكلفة والمنفعة الذي يبسط الأمور تبسيطا مخلا، ومدى احتوائه على تغييرات موضوعية، بتحويله الأجهزة التي يطبق فيها الى أدوات فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ١١١ - كما نص القرار ٢٦٤/٤٥ على ضرورة إجراء استعراض لهيكل الأمانة العامة على أساس الاتفاقات التي سيتوصل اليها في عملية إعادة التشكيل والتنشيط. وفي هذا الإطار، طلب الى الأمين العام "إجراء استعراض لهيكل الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، واضعا في الحسبان نتائج الدورة الخامسة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة، والأعمال المقبلة، والقرارات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وأن يقدم تقريرا عن ذلك، مشفوعا بما قد يلزم من توصيات، الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين"^(٥١). وبعد أن لاحظت الجمعية العامة أن إدارة الأمانة العامة هي مسؤولية الأمين العام، طلبت اليه أن ينفذ على وجه السرعة "التدابير الداخلة في نطاق اختصاصه، وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بهدف تبسيط عمليات الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، تعزيزا لعملية إعادة التشكيل والتنشيط التي توجهها الجمعية العامة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية في كل من دورتيها السادسة والأربعين والسابعة والأربعين"^(٥٢). كما طلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا الى الجمعية العامة، بدءا من دورتها السابعة والأربعين، بشأن تنفيذ نتائج عملية إعادة التشكيل والتنشيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وطلب اليه أن يقدم في ذلك التقرير معلومات عن أية توصيات يكون قد اتفق عليها ولم تنفذ في موعدها.
- ١١٢ - وقد أعيد التأكيد، في القرار ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢، على ما حدده قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ من مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها. وفي المرفق الثاني بالقرار ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ("مبادئ إعادة التشكيل والتنشيط")، أكدت الجمعية العامة أنه "ينبغي لعمليات الإصلاح الحالية وكل الجهود التي تبذل في المستقبل أن تعتمد الى احترام تلك القرارات والتأسيس عليها، وأن تكون متسقة مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة..."^(٥٣).
- ١١٣ - وفي إطار النهج العام الموصوف أعلاه، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٥/٤٦، ضمن جملة أمور، أنه ينبغي تمكين اللجان الاقليمية بصورة كاملة من القيام بدورها في إطار سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي تعزيز فعاليتها. وذكرت أيضا أنه "ينبغي أيضا تعزيز اللجان الاقليمية. وخاصة تلك الواقعة في بلدان نامية، من حيث أنشطتها ومشاركتها في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار للأهداف الشاملة التي تتوخاها عملية إعادة التشكيل والتنشيط"^(٥٤).

١١٤ - وفي نفس القرار، طلب الى اللجان الاقليمية تقديم توصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، وقدم الأمين العام هذه التوصيات في سياق تقريره عن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما^(٥٥).

١١٥ - وتتسم دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٢ بأهمية خاصة، حيث اعتمدت أربعة قرارات تتعلق باللجان الاقليمية. ففي القرار المتعلق بتعزيز دور اللجان الاقليمية (القرار ٤٣/١٩٩٢)، حثها المجلس "على اتخاذ خطوات تمكنها من القيام بدورها كاملا في مساعدة دولها الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، على تشجيع التنمية المستدامة عن طريق نهج متكامل"^(٥٦). وأوصى بأن تقوم جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، عند إعداد برامج التعاون التقني الاقليمية، بتنسيق أعمالها مع اللجان الاقليمية بغية التوصل لاستخدام أفضل وأكثر تركيزا للموارد المتاحة، ومزيد من الترابط بين الاجراءات، ومن ثم الى تحقيق أثر أشد وقنا وتركيزا. وأكد المجلس دور اللجان الاقليمية ومساهمتها الهامة في تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبصفة خاصة القرارات الواردة في "جدول أعمال القرن ٢١". وأكد أيضا على أهمية أن تكون اللجان الاقليمية جزءا من عملية الإصلاح المستمرة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

١١٦ - وفي القرار ٤٥/١٩٩٢ المتعلق بالوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق، طلب المجلس الى الأمين العام أن يقوم، واضعا في اعتباره الأولويات ذات الصلة، بتوفير الأموال اللازمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وذلك في حدود الموارد القائمة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

١١٧ - وفي القرار ٥١/١٩٩٢ المتعلق بتعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواجهة تحديات التنمية في افريقيا في التسعينات، حث المجلس الأمين التنفيذي للجنة على استكشاف كل الامكانيات لإقامة علاقات للجنة، أو تعزيز هذه العلاقات، مع المنظمات الافريقية الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف المخصصة للتعاون الانمائي، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك، بصفة خاصة، إمكانية إنشاء وحدات مشتركة أو برامج خاصة مع الوكالات المتخصصة وإنشاء وحدة خاصة ضمن أمانة اللجنة لتنسيق أنشطتها المشتركة المتزايدة مع المنظمات غير الحكومية.

١١٨ - وكما ذكر في الفقرة ٢٢ أعلاه، فإن تعزيز التعاون الاقليمي يعد مفتاحا لفض الصراعات ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كثير من المجالات، ونتيجة لذلك يتشكل توافق آراء يقول بوجوب استغلال امكانات اللجان الاقليمية وأماناتها استغلالا أفضل تحقيقا لمصلحة القواعد التي تمثلها اللجان ومصلحة المنظمة ككل. ونظرا للحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة ولضرورة تطبيق نهج كلي، فإن هدف تعزيز اللجان الاقليمية يمكن أن يتحقق من خلال: (أ) إعادة تشكيل اللجان نفسها (برامج عملها، وهياكل مؤتمراتها، وأجهزتها الفرعية، وأماناتها)؛ (ب) تطبيق اللامركزية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وصولا بها الى المستوى الاقليمي. وترد أدناه مناقشة للعمليات كالتأهما.

باء - إعادة التشكيل التي تقوم بها اللجان الاقليمية

١١٩ - يشاطر المفتش الأمين العام رأيه القائل بأنه نظرا لما تتمتع به اللجان الاقليمية من مزايا نسبية، مثل قربها من الدول الأعضاء، فضلا عن دورها الحيوي في عدد من الأنشطة القطاعية والمناظير المتعددة الاختصاصات، ينبغي تعزيز تلك اللجان كنتيجة لعملية إعادة التشكيل الجارية. ولا ينظر المفتش الى تعزيز اللجان الاقليمية من زاوية نقل الموارد وتفويض السلطة الكافية فحسب، وأن كانت هذه أمور جوهرية، وإنما ينظر إليها أيضا من زاوية تبسيط عملياتها وتعزيز مساءلتها وتحسين أدائها. ويود المفتش في هذا السياق، أن يذكر بالنقطة التي طرحها الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن ضرورة عمل اللجان ضمن استراتيجية تنظيمية متماسكة وضرورة اقتران تطبيق اللامركزية وتفويض سلطات أكبر باتخاذ تدابير لتعزيز المساءلة.

١٢٠ - ويعتقد المفتش أنه ينبغي أيضا للتعزيز أن يستند الى مبدأ التكامل بين اللجان والمقار والبرامج العالمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، مع مراعاة الميزة النسبية التي يتمتع بها كل كيان من الكيانات. وبناء على ذلك، وكما ذكر فعلا في هذا التقرير (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه)، ينبغي للجان الاقليمية أن تركز مواردها بصورة متزايدة على مجالات الأولوية التي يمكن أن تسهم فيها إسهاما متفردا ذا شأن، وأن تعيد تكييف الأنشطة التي لا تقع ضمن هذه الفئة/أو تتخلى عنها. وينبغي للجان أن تسعى جاهدة الى أن تصبح مراكز للامتياز في الأنشطة المحددة في مناطق كل منها.

(أ) اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١٢١ - في السنة السابقة على الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا (٢٤ نيسان/ابريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٣). اتخذ عدد من التدابير لتقوية قدرتها الداخلية وتعزيز برنامج مساعداتها للدول الأعضاء. وأعيد تنظيم برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا حول تسع مجموعات رئيسية كان الهدف منها، على حد سواء، تعزيز التآزر وتمكين اللجنة من ممارسة الحد الأقصى من التأثير لدعم الجهود الانمائية للدول الأعضاء. وبناء على ذلك قامت باصلاح أجهزتها الحكومية الدولية وبصفة خاصة قامت ب: (أ) إلغاء اللجنة التنفيذية ولجنة الخبراء التقنية؛ (ب) إنشاء لجنة تحضيرية تقنية جامعة، تضم مسؤولين رفيعي المستوى وتعالج مختلف المسائل المقدمة في الاجتماعات السنوية للمؤتمر الوزاري للنظر فيها؛ (ج) إدماج مؤتمر المخططين الافريقيين ومؤتمر الاحصائيين الافريقيين ومؤتمر الديمغرافيين الافريقيين في المؤتمر المشترك للمخططين والاحصائيين والديمغرافيين الافريقيين. وسوف تؤدي عملية إعادة التنظيم هذه الى: (أ) ترشيد جدولة المؤتمرات والاجتماعات والتحضير لها؛ (ب) المساعدة على تلافي ازدواج الجهود وتداخلها؛ (ج) تقليل دورية الاجتماعات؛ (د) توفير التكاليف؛ (هـ) كفاءة التمثيل الأرفع.

١٢٢ - كذلك يمكن الإشارة الى أن ثمة عملية تجري لإعادة تشكيل الأمانة. وهي ترمي في الأساس الى ترشيد الشعب والأقسام والوحدات لتعزيز التآزر فيما بين البرامج المتصلة وتقوية النهج المتعدد الاختصاصات لحل المشاكل.

(ب) اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٢٣ - في عام ١٩٩٠، قامت اللجنة، استجابة للتغيرات الجوهرية التي حدثت في المنطقة وتلبية للحاجة إلى إعادة تعريف دورها في أوروبا الجديدة، بإجراء استعراض متعمق آخر لبرنامجها وهيكلها وأساليب عملها. وجسدت نتائج هذا الاستعراض في مقررين بارزين اتخذتهما اللجنة وسجلت بهما نقطة تحول في تاريخها، وهما المقرران سين (د-٤٥) وعين (د-٤٥).

١٢٤ - أما المقرر سين (د-٤٥) فقد اكتسب اللجنة الاقتصادية لأوروبا توجها جديدا يعكس بوضوح التغير الذي طرأ على مصالح البلدان الأعضاء في اللجنة وعلى أولوياتها في سياق الحقائق الاقتصادية والسياسية الجديدة في المنطقة والمزايا النسبية التي تتمتع بها اللجنة. وبموجب هذا المقرر، حددت اللجنة خمسة مجالات بوصفها مجالات النشاط ذات الأولوية، وهي البيئة، والنقل، والاحصاءات، وتيسير التجارة، والتحليل الاقتصادي. وأولي اهتمام خاص في هذه المجالات لما يلي:

- دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا كمحفّل لصياغة الصكوك القانونية الإقليمية في ميدان البيئة، ولاتخاذ إجراءات المتابعة ذات الصلة؛

- دور لجنة النقل البري في تنسيق المعايير والأنظمة المتعلقة بصنع المركبات ونقل السلع الخطرة وسلامة حركة المرور البري والمقتضيات الجمركية، وفي إيجاد هياكل أساسية مترابطة في مجال النقل؛

- الدور المركزي لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛

- إنشاء مرفق للتبادل الإلكتروني للبيانات بوصفه وسيلة لتيسير التجارة؛

- التحليل الاقتصادي بوصفه وسيلة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون المتعدد الأطراف فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة ومع مناطق العالم الأخرى.

وفي ذلك المقرر نفسه، وافقت اللجنة على الخطوط العريضة للعمل في القطاعات التي لم تدرج ضمن الأولويات، وذلك تعزيزاً لعملية الإصلاح الاقتصادي ودمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

١٢٥ - ولا تقتصر أهمية المقرر سين (د-٤٥) على مجرد أنه حدد مجالات الأولوية للجنة الاقتصادية لأوروبا، إذ أنه، بهذا التحديد، زود اللجنة بالوسيلة اللازمة لتخصيص مواردها المتاحة للمجالات التي تتمتع فيها بسمعة دولية معترف بها والتي يمكن فيها أن تسهم بأقصى قدر من الفعالية في العملية الانتقالية الجارية في بلدان وسط وشرق أوروبا. كما أن المقرر سين (د-٤٥) أكد من جديد اعتماد اللجنة لمبدأ التنمية

المستدامة بوصفه مبدأ توجيهيا لجميع أنشطتها ذات الصلة؛ وأجرى مزيدا من الصقل لبرنامج عملها، وأجهزتها الحكومية الدولية، والجدول الزمني لاجتماعاتها، مع التوسع في استخدام الاجتماعات غير الرسمية؛ وأكد ضرورة تعزيز التعاون وتنسيق الأعمال مع برامج الأمم المتحدة الأخرى، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات غير التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجلس أوروبا، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة)، تفاديا للازدواج في العمل وكفالة استخدام للموارد على الوجه الأمثل.

١٢٦ - وبموجب المقرر عين (د-٤٥)، خفضت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مدة دورتها السنوية إلى سبعة أيام عمل وقررت عقد اجتماعات مخصصة فصلية لكفالة الاستعراض المستمر لأعمال اللجنة على ضوء الظروف السريعة التغير التي تشهدها المنطقة. وعهد إلى هذه الاجتماعات بالمهام التالية: (أ) التشاور بشأن مسائل السياسات المتعلقة بأنشطة اللجنة؛ و (ب) المساعدة في الإعداد للدورات السنوية للجنة؛ و (ج) رصد التقدم المحرز في برامج عمل اللجنة، وكفالة التنفيذ السليم والسريع لمقرراتها، وبخاصة المقرران سين (د-٤٥) وعين (د-٤٥)؛ و (د) تقديم كل ما يلزم من التوجيه للأمين التنفيذي بشأن أعمال اللجنة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالاستفادة من القدر المتاح من الموظفين ومن الموارد المالية على أكفاً وجه ممكن ومنع حدوث الازدواج الذي لا داعي له.

١٢٧ - وفي إطار الإصلاح، قررت اللجنة اتباع الصيغة الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فقسمت دورتها السنوية إلى جزأين، أحدهما للسياسات والآخر لتنسيق البرامج.

(ج) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٢٨ - قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تلبية لقراري الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ و ٢١٣/٤١ المتعلقين بكفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، وبموجب قرارها ٤٨٩ (ج ع - ١٩)، بتبسيط هيكلها الحكومي الدولي عن طريق إلغاء اللجنتين المعنيتين بموارد المياه والمستوطنات البشرية اللتين كانتا تنعقدان أثناء الدورات. كما أقرت الحكومات الأعضاء في اللجنة بأن عقد الدورات بمعدل مرة كل سنتين، بدلا من الدورات السنوية المعتادة في اللجان الإقليمية الأخرى - الذي يتلوها عقد اجتماعات فيما بين الدورات للجنة الجامعة - يكفل أداء اللجنة لعملها على نحو كفء وعملي.

١٢٩ - وبعد أن اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٧٧/٤٥ و ٢٦٤/٤٥، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الرابعة والعشرين (سانتياغو، ٨ - ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢)، القرار ٥٢٠ (د-٧٤) المعنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: دور ومهام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي أعربت بموجبه الحكومات الأعضاء في اللجنة عن اقتناعها "بأن بساطة الهيكل الحكومي الدولي لمنظومة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (التي تشمل معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمركز

الديمقراطي لأمريكا اللاتينية) والإجراء المتمثل في عقد اجتماعات اللجنة في دورات بمعدل مرة كل سنتين قد ثبتت فعاليتها في تحقيق أهداف اللجنة".

١٣٠ - وقد أجريت أيضا عملية إعادة تشكيل كبيرة لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد ضُمت اثنتا عشرة وحدة تنظيمية سابقة معا - كانت إما شعبا أو وحدات أو مراكز أو مشاريع - في خمس شعب (هي شعب الانتاج والانتاجية والادارة؛ والتجارة الدولية والنقل والتمويل؛ والتخطيط البرنامجي والعمليات؛ والاحصاءات والاستقطابات الاقتصادية؛ والبيئة والمستوطنات البشرية). وسيجري مزيد من إعادة التشكيل الداخلي في المستقبل القريب جدا، وسيشمل هذا ما يلي: (أ) دمج شعبة الموارد الطبيعية والطاقة مع شعبة البيئة والمستوطنات البشرية؛ و (ب) نقل وحدة المرأة في التنمية إلى موقع مؤسسي أفضل؛ و (ج) تعزيز الشعب الأخرى امتثالاً للولايات ذات الأولوية العالية التي تقررهما الدول الأعضاء.

١٣١ - وبالنظر إلى مجمل تدابير إعادة التشكيل التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدى السنوات القليلة الماضية، يمكن ملاحظة ما يلي:

(أ) تبسيط الهيكل الحكومي الدولي للجنة يتيح للحكومات الأعضاء أن تحدد بمزيد من السهولة برنامج عمل الأمانة وأن تراقب أداؤها؛

(ب) إعادة تشكيل الأمانة يسرت رصد الأعمال التي تضطلع بها وحداتها التنظيمية المختلفة والاشراف عليها، إلى جانب انشاء أفرقة بحثية متعددة التخصصات.

(د) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٣٢ - في عام ١٩٩٢، وبعد ثلاث سنوات من التداول بشأن كيفية ترشيد أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قررت اللجنة (القرار ٢/٤٨) أن تعتمد توجها برنامجيا موضوعيا وخفضت عدد البرامج الفرعية من ١٥ برنامجا إلى ٦ برامج. ووفقا لذلك، قامت اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين بتنقيح هيكلها (مؤتمرها) الفرعي الذي يشمل حاليا ما يلي: (أ) ثلاث لجان موضوعية (التعاون الاقتصادي الاقليمي، والبيئة والتنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية)؛ و (ب) لجنتان أخريان (الاحصاءات، والنقل والاتصال)؛ و (ج) هيئتان خاصتان (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية في المحيط الهادئ). وأصبح التوجه الموضوعي لبرنامج العمل نافذا بصفة رسمية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

١٣٣ - وعقب اصلاح الهيكل الفرعي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شرعت أمانة اللجنة في عملية إعادة تنظيم شاملة لبرنامج عملها استهدفت تحويل نهجه من نهج قطاعي إلى نهج موضوعي متعدد التخصصات. ومن ذلك على سبيل المثال أن برنامج اللجنة المتعلق بتخفيف حدة الفقر،

الذي بدأ بفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤، يطبق نهجا كليا في معالجة القضايا الماثلة في المجالات الرئيسية التالية: (أ) استراتيجيات النمو والاصلاحات الهيكلية؛ و (ب) تنمية الموارد البشرية؛ و (ج) المرأة في التنمية؛ و (د) التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي؛ و (هـ) القضايا السكانية، بما في ذلك الهجرة الريفية - الحضرية؛ و (و) التنمية الزراعية والريفية؛ و (ز) المستوطنات البشرية والتحضر.

١٢٤ - كما دعا القرار ٢/٤٨ الأمين التنفيذي إلى إعادة تنظيم الأمانة بهدف تعزيز قدرتها على خدمة الهيكل الحكومي الدولي الموضوعي التابع للجنة وتنفيذ برنامج عملها المنقح. ووفقا لذلك، اقترح الأمين التنفيذي الهيكل التنظيمي الجديد لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي دخل حيز التنفيذ بصفة مؤقتة، ريثما يوافق عليه الأمين العام، وذلك اعتبارا من ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي دورتها الخمسين (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، أعربت اللجنة عن تقديرها لانشاء الأفرقة العاملة المشتركة بين الشعب، التي اعتبرتها اللجنة وسيلة مفيدة ومبتكرة لتنفيذ البرامج الموضوعية وكفالة المزيد من الفعالية في العلاقة الفنية بين الشعب المعنية. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة أهمية الاضطلاع بمشاريع موضوعية محددة ذات وجهة عملية^(٥٧).

(هـ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٢٥ - في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اقترح على دورة اللجنة المعقودة في ٢٩ - ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ إعادة تشكيل البرامج الفرعية بحيث يصبح تصنيفها موضوعيا. وستؤدي عملية إعادة التشكيل المقترحة إلى تركيز البرامج الفرعية الحالية البالغ عددها ١٥ برنامجا في ٥ برامج فرعية جديدة هي: (أ) ادارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ و (ب) تحسين نوعية المعيشة؛ و (ج) التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي؛ و (د) التنمية الإقليمية والتغيرات العالمية؛ و (هـ) القضايا الخاصة. وتركز إعادة التشكيل على نهج تعدد التخصصات الذي تتسم به اللجنة وعلى الروابط بين تلك التخصصات. ووفقا لذلك، فإن جدول أعمال اللجنة يتضمن أيضا تبسيط الهيكل الحكومي الدولي للجنة وإعادة تنظيم أمانتها. وفيما يتعلق بأمانة اللجنة، سينصب التركيز على تشكيل فرق عمل وأفرقة متعددة التخصصات تقود كلا منها الوحدة التنظيمية الرئيسية التي تسهم في عملها.

* * * * *

١٢٦ - يمكن على سبيل الاستنتاج ملاحظة أن اللجان الإقليمية قد أثبتت بوضوح أنها، في مواجهة التغيرات السريعة التي تعترى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادثة في منطقة كل منها، قادرة على التكيف، في فترة زمنية قصيرة بصورة ملحوظة، مع وضع جديد بصورة جوهرية وعلى التصدي للتحديات الناجمة عن ذلك. بل أن بعض اللجان الإقليمية قد اضطلعت باصلاح الأجهزة والأمانات الحكومية الدولية قبل أن تدعو الجمعية العامة، وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها الأخرى إلى "تنفيذ تدابير إعادة التشكيل كل في مجال اختصاصه، حسب الاقتضاء"^(٥٨).

١٣٧ - وقد بذلت اللجان الإقليمية جهوداً جادة، عن طريق إعادة النظر في أولوياتها، كي تؤمن لنفسها دوراً مهماً ومجدياً في تغيير أنماط التعاون، كل منها داخل منطقتها. وينطبق هذا بصفة خاصة على اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فالمقرران المشار إليهما أعلاه يبينان أن تلك اللجنة قد استبدلت بدور مركز تنسيق التعاون بين نظم مختلفة الذي كانت تضطلع به في الماضي دوراً جديداً تنزع فيه إلى التحول إلى مركز للتميز في مجالات محددة من مجالات العمل ارتضت البلدان المكونة لها بالاجتماع أن تسند لها إليها.

جيم - إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة (أ) المرحلة الأولى

١٣٨ - من البديهي أن أي عملية لإعادة تشكيل الأجهزة الحكومية الدولية المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية لا بد وأن تنعكس في إعادة تنظيم (حجم وتكوين) الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة. فإصلاح الأجهزة الحكومية الدولية وإصلاح الأمانة العامة هما وجهان لعملة واحدة. ومن المنطقي أن التغييرات في الأمانة العامة ينبغي أن تتبع التغييرات في الأجهزة الحكومية الدولية. ومع ذلك، فإنه خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الحالي للأمم المتحدة، بدأت عملية إعادة التشكيل بالأمانة العامة. وتساءل بعض المحللين، عما إذا كانت العربية في هذه الحالة قد وضعت أمام الحصان. ويرى المفتش أن النهج الذي اتبع له ما يبرره تماماً لسببين بسيطين. أولهما، أن التعقد الناشئ عن العدد الكبير من الوحدات، التابعة للأمانة العامة، قد عرقل الدور الذي ينبغي للمنظمة القيام به في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وقد أعربت الدول الأعضاء مراراً عن ضرورة تبسيط الوحدات ذات الصلة التابعة للأمانة العامة في محافل مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الإدارية ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغير ذلك، والعملية التي اضطلع بها الأمين العام تجلى فيها هدفه الرئيسي واضحاً وهو: تحقيق أقصى أثر لعمل الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ثانيهما، إنه نظراً لعدم اتخاذ قرارات كان ينبغي اتخاذها منذ أمد طويل بشأن إصلاح الأجهزة الحكومية الدولية، لم يكن أمام الأمين العام خيار سوى استعمال الولاية التي أناطها به اجتماع قمة مجلس الأمن.

١٣٩ - وكمرحلة أولى من هذه العملية، تخلص الأمين العام من الهيكل الهرمي المعقود الذي كان يقدم ٣٠ إلى ٤٠ من كبار المسؤولين بمقتضاه تقاريرهم إليه مباشرة^(٩١). فإلى جانب إلغاء ١٤ وظيفة من المستوى الأعلى وإعادة تنظيم القطاع السياسي للأمانة العامة، قام الأمين العام بإصلاح جوهري تضمن دمج خمسة كيانات مستقلة سابقة كانت تعمل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في إدارة جديدة واحدة هي إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد دمجت الإدارة الجديدة ولايات ومهام ما كان سابقاً مكتب المدير العام للتنمية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية؛ ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية؛ وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية^(٩٢). وكان القصد من هذا الدمج هو "إيجاد تعاون جديد بين الأعمدة الرئيسية الثلاثة للعمل في المقر: التنسيق على نطاق المنظومة وتوجيه السياسات، والبحث، والتحليل والدراسات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية العالمية الهامة، وأنشطة التعاون التقني في البلدان النامية، مما يمهّد السبيل أمام المرحلة الثانية التي تشمل جميع القطاعات

الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة^(٣١). وهذه التدابير وافقت عليها الجمعية العامة^(٣٧)، واعتبرت داخل وخارج المنظمة على السواء "بداية جريئة".

(ب) المرحلة الثانية وصعوباتها

١٤٠ - في نهاية عام ١٩٩٢، أعلن الأمين العام بدء مرحلة ثانية من إعادة التشكيل، اتخذت الجمعية العامة إجراء بشأنها فيما بعد في أيار/مايو ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن كلا المرحلتين تهدفان إلى نفس الأهداف العريضة - وهي إزالة الازدواجية وتحقيق ترابط وتأثير أكبر - فإنهما تختلفان فيما بينهما اختلافًا يُعتد به من حيث النطاق والمنهجية.

١٤١ - فالمرحلة الأولى تركز بصورة حصرية على الإدارات الموجودة بالمقر وتنطوي، فيما يتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، على الدمج الأولي لجميع المكاتب والإدارات الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك في كيان واحد. وفي حين أن المرحلة الأولى تسفر عن تغييرات هامة في المقر، فإنها لا تؤثر على الوضع القائم من حيث توزيع المهام بين المقر والأجزاء الأخرى من المنظومة.

١٤٢ - أما المرحلة الثانية فإنها تتناول، كإطار اختصاص، مجموع القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة. وتمثل نقطة البداية فيها في إجراء استعراض على نطاق المنظمة للمهام التي يمكن الاضطلاع بها، على أفضل نحو، في المقر والمهام التي يمكن أن تباشرها بفعالية أكبر كيانات أخرى داخل المنظمة. وتمثلت نتائجها - استنادًا إلى توصيات فريق مستشارين مستقلين رفيعي المستوى - في إعادة وزع هامة للمهام والموارد فيما بين المقر والمكاتب الأخرى والبرامج العالمية للمنظمة.

١٤٣ - وقدم الأمين العام النهج المتعلقة بالمرحلة الثانية من إعادة التشكيل في صورة موجزة في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقد قدم ذلك البيان تعريفًا جديدًا للمسؤوليات التي يتعين تنفيذها من المقر في الميدان الاقتصادي والاجتماعي حول ثلاث مجموعات من المهام - تنسيق السياسات، والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ودعم التنمية - التي وفرت فيما بعد الأساس لهياكل جديدة في المقر، تركزت حول ثلاث إدارات: إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

١٤٤ - وقد جرت متابعة هدف تحقيق "نهج متكامل" بدرجة أكبر نحو التنمية بجمع مهام الدعم الفني لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة (التي كان متوخى في الأصل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة لها) في إدارة واحدة في المقر، إضافة إلى مهام التنسيق دعماً لمجلس الأغذية العالمي (التي كانت تقوم بها حتى ذلك الحين أمانة مستقلة في روما). وبالمثل، تم دمج شعبة التنمية الاجتماعية وفرع النهوض بالمرأة، الواقعين في فيينا، في تلك الإدارة، وبذلك تعزز مفهوم النهج الموحد نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٤٥ - وكانت عمليات النقل الرئيسية الأخرى للأنشطة متعلقة بنقل أنشطة من ميداني التكنولوجيا والشركات عبر الوطنية - كان يضطلع بها حتى ذلك الحين في المقر - إلى الأونكتاد، وبذلك تم التخلص من حالات الازدواج وتعزيز وجود نهج متكامل إزاء المسائل المتعلقة بالتجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية.

١٤٦ - ومما له صلة مماثلة في هذا السياق إعلان الأمين العام عن عزمه أن يعهد بمسؤولية إعداد المؤتمرات المقبلة إلى الإدارات القائمة، تفاديا لتكاثر عدد الوحدات المخصصة التي كانت تنزع في الماضي، بعد انعقاد مؤتمرات عالمية، إلى أن تصبح سمات دائمة في هيكل المنظمة.

١٤٧ - ومما لا شك فيه أن المرحلة الأولى من إعادة التشكيل سهلت إلى حد كبير إعادة التوزيع والإصلاحات الأخرى التي تمت خلال المرحلة الثانية. وفي حين ازداد عدد إدارات المقر، التي لها هذه الصفة، من المرحلة الأولى إلى الثانية، فقد أمكن الإبقاء على التخفيض الكبير في العدد الإجمالي للوظائف ذات الرتب العالية الذي تحقق أثناء المرحلة الأولى. وأهم من ذلك أن المرحلة الثانية حققت دمجا لا يستهان به لوحدة الأمانة المستقلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وقدرًا كبيرًا من التبسيط والترشيد للهيكل العام للمنظمة في ذلك المجال. وقد ذكر الأمين العام، في معرض تأكيده الاهتمام الشخصي الذي كان يعتزم إيلاءه للإشراف على أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، أن "رسم خطوط واضحة للمسؤولية في هيكل أبسط، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة الازدواجية والتداخل، يمكن أن يقطع شوطًا بعيدًا صوب حل مشكلة التنسيق".

١٤٨ - وأوضح الأمين العام، منذ بداية هذه العملية، أنه يعتبر "تحقيق التوازن الصحيح بين المقر والمراكز الأخرى من ناحية، والهيكل الإقليمية من الناحية الأخرى" من بين "المسائل الأساسية"، وأنه يرى أن "التوازن قد انتقل أكثر من اللازم صوب المركز". ولذلك، فمما يؤسف له، فيما يتعلق بالفرصة المتاحة لتحقيق تقدم في مجال إضفاء اللامركزية، رغم إمكانية تفهم ذلك بسبب ضخامة عملية إعادة التنظيم التي جرت في هذه المرحلة، إن التدابير المحددة التي تمس اللجان الإقليمية لم تشكل جزءًا متممًا لمجموعة المقترحات التي قدمت إلى الجمعية العامة. ومن أسف أن عملية المتابعة التي بدأ تنفيذها في هذا الصدد لم توت بعد النتائج المرجوة.

١٤٩ - وكانت ردود الفعل تجاه المرحلة الثانية من عملية إعادة التشكيل مختلفة اختلافا شاسعا عن ردود الفعل إزاء المرحلة الأولى. وكان من رأي بعض من انتقدوا هذا المقرر أن محتويات مذكرة الأمين العام المعنونة "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (A/47/753)" تختلف من حيث بعض النواحي الهامة عن الاتجاه الدافع لوثائق سابقة مثل "خطة للسلام (A/47/277)"، و"تقرير عن أعمال المنظمة (A/47/1)"، و"تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية: دور منظومة الأمم المتحدة (E/1992/82 و Add.1)" وعن بياناته السابقة، وخاصة البيان المقدم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى اللجنة الثانية^(١٣).

١٥٠ - وساقوا أيضا حجة أخرى مفادها أنه بإنشاء ثلاث إدارات جديدة في المقر، ازداد مجموع عدد الكيانات المتميزة التي تتناول قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية إلى ١٨ كيانا، الأمر الذي يتعارض مع حجج الأمين العام القوية بشأن اتباع نهج متكامل بخصوص التنمية. ومن رأيهم أن الآثار التي ينطوي عليها هذا التدبير قد تتمثل في: (أ) زيادة التنافس على الموارد المحدودة بميزانية الأمم المتحدة؛ (ب) وازدواجية العمل والصعوبة الإضافية في التنسيق بين هذه الكيانات المتعددة في ظل عدم وجود مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، الذي تم حله.

١٥١ - وأثناء نظر لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والثلاثين في الباب ذي الصلة بالموضوع من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، لوحظ فيما يتعلق بإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات أن "برنامج العمل المقترح هو تكرار لبعض الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز"^(٦٤). وأشار أيضا إلى أن "برنامج العمل المقترح للإدارة يتضمن بعض الأنشطة التي لم تُبرمج في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والتي لا تتوفر لها حاليا ولايات تشريعية"^(٦٥). وفيما يتعلق بإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، أبدت بعض الوفود في لجنة البرنامج والتنسيق ملاحظة مفادها أن برنامج العمل المقترح لهذه الإدارة يتضمن "عددا من حالات تكرار الأنشطة المضطلع بها في إدارات ومكاتب أخرى في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي"^(٦٦). وشددت وفود أخرى على أهمية أنشطة التنسيق فيما بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٥٢ - وفي الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، فإن الحجج الرئيسية للدول الأعضاء التي، مع إبداء تضييقها لصعوبات "جمع جميع العناصر المختلفة بغية تدعيم الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف في حزمة واحدة وفي وقت واحد"، انتقدت هذا المقرر يمكن تلخيصها كما يلي:

- الافتقار إلى الترابط في عملية إعادة التشكيل وعدم وجود خطة رئيسية؛
- الافتقار إلى الحوار مع الدول الأعضاء، في حين أن قضايا هامة مثل إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها ينبغي تناولها بصورة جماعية على أساس مشاورات ديمقراطية مع الدول الأعضاء؛
- إن إجراء تغييرات في البرامج وتحول في الأولويات وكذلك إنشاء وظائف جديدة هي جميعا ليست من شأن الأمانة العامة ولكنها بالأحرى امتياز للدول الأعضاء، ولذلك فإن التماس الموافقة من الدول الأعضاء على أساس مقتضى الأمر الواقع هو أمر غير ملائم.

وقدمت الدول الأعضاء حججا مماثلة، أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة^(٧).

١٥٣ - وبمناسبة النظر في تقديرات الميزانية المنقحة الناشئة عن إعادة التشكيل، فإن الجمعية العامة قد فعلت ما يلي في قرارها ٢١٢/٤٧^(٨)، بصورة خاصة:

- أكدت على أن عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة ينبغي أن تجري بما يتسق مع التوجيه المتقدم من الجمعية العامة؛

- أحاطت علما بما أوضحه الأمين العام من أن إجراء المزيد من إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي سينطوي على إضفاء اللامركزية على العمل الميداني وعلى اللجان الإقليمية وأكدت على أن مقترحاته المتعلقة بإضفاء اللامركزية ينبغي أن تكون موافقة لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وأن تكون المقترحات المتعلقة بإضفاء اللامركزية على اللجان الإقليمية موافقة للمعايير التي وافقت عليها الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

- طلبت إلى الأمين العام أن يكفل في أي مقترحات تُقدم مستقبلا فيما يتعلق بإجراء تغييرات رئيسية في تنظيم الأمانة العامة أن تشمل جدولاً زمنياً لتنفيذها وأن تُقدم هذه المقترحات، قدر الإمكان، في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

١٥٤ - وفيما يتعلق بالطلب الموجه إلى الأمين العام في القرار نفسه بأن يقدم، في سياق عملية إعادة التشكيل الشاملة الجارية، باستعراض دور مقر الأمم المتحدة والمراكز واللجان الإقليمية والكيانات الميدانية التابعة لها ...، وذلك بغية تحسين توزيع المسؤوليات فيما بينها استناداً إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها كل منها، واعتزام الأمين العام أن ينشئ آليات للتنسيق الفعال لأنشطة الإدارات والوحدات المسؤولة عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، يلاحظ المفتش أنه قد اتخذت بعض الخطوات الهامة في أوائل عام ١٩٩٤. وتضمنت هذه الخطوات قرارات للأمين للقيام بما يلي:

(أ) تشكيل فريق استشاري مشترك بين الإدارات معني بالإدارة والمالية، ويتألف من رؤساء جميع الإدارات بالمقر، تحت رئاسة وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم. وتغطي ولاية الفريق طائفة متنوعة من القضايا المتعلقة بتخطيط البرامج ووضع الميزانية والتنظيم، بما في ذلك جميع النواحي ذات الصلة لعملية إعادة التشكيل. ويقوم هذا الفريق بعقد اجتماعات شهرية ويحضره الأمين العام، عند الاقتضاء؛

(ب) استئناف ممارسة عقد اجتماعات لموظفي الأمم المتحدة الأقدم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تحت رئاسته. ومن المتوقع أن يحظى تطبيق اللامركزية بتركيز رئيسي للمناقشة التي تجرى في هذه الاجتماعات؛

(ج) تعيين مستشار أقدم في مكتب الأمين العام للقيام بمهام الاتصالات والتنسيق بين المقرر واللجان الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أنه تم وضع برنامج للأمم المتحدة للتعاون التقني في ميدان الموارد الطبيعية والطاقة من أجل تسهيل مناقشة النهج الشاملة والمساهمة في خلق فهم مشترك وضمان تكامل العمليات والتعاون فيما بينها. ويتألف هذا البرنامج من الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية ووكيل الأمين العام لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، الذي هو أيضا رئيسا للفريق.

(ج) تعزيز اللجان الإقليمية: الإجراءات العملية

١٥٥ - ورد عدد من الإشارات، في هذا التقرير، إلى تشديد الأمين العام على أهمية الأخذ باللامركزية كوسيلة لتقريب الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء التي تقوم بخدماتها، مما يؤدي إلى زيادة أثرها وفعاليتها وتحسين كفاءة إنجازها. وأشار الأمين العام في تقريره عن التعاون الإقليمي، الذي قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣^(٩)، أن أهمية تحقيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي تنبع من الدور والمهام المسندة إلى اللجان الإقليمية في العديد من قرارات كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين المسؤوليات العامة التي أسندتها هذه القارات إلى اللجان الإقليمية ما يلي: (أ) العمل بوصفها المراكز الرئيسية في إطار منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة داخل منطقة كل منها؛ و (ب) ممارسة القيادة والمسؤولية الجماعيتين من أجل التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ (ج) توفير مدخلات لعمليات صنع السياسات العالمية لأجهزة الأمم المتحدة المختصة والمشاركة مشاركة تامة في تنفيذ مقررات السياسات والبرامج ذات الصلة التي تتخذها تلك الأجهزة؛ (د) المشاركة بفعالية في الأنشطة التنفيذية، لاسيما في المشاريع دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الطبيعة المشتركة بين القطاعات؛ (هـ) المساعدة في تعزيز التعاون الإقليمي والعمل على الترويج للتعاون الأقاليمي الفعال.

١٥٦ - وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء أيدت، في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، رأي الأمين العام القائل بضرورة الاستفادة على نحو أفضل من قدرات اللجان الإقليمية في السياق العام لإصلاح الأمم المتحدة.

١٥٧ - وفي إطار التحضير لزيادة تطبيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي وتحويل اللجان إلى "الفروع الإقليمية لبرنامج وحيد متكامل للأمم المتحدة"، وجه الأمين العام رسالة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ إلى الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية مشفوعة بمذكرة بشأن تطبيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي.

١٥٨ - ودعت الرسالة الأمناء التنفيذيين الى تقديم آرائهم بشأن الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها بقدر أكبر من الفعالية على الصعيد الإقليمي، ويمكن إيجاز مفهوم الأمين العام لتطبيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي على النحو التالي:

(أ) تعتبر اللامركزية عن حق عملي وظيفية تنطوي على توزيع أكثر فعالية للمسؤوليات والمهام بين الكيانات العالمية والإقليمية والتي تأخذ في الاعتبار تماما الولايات المحددة وبالخصائص المميزة للجان الإقليمية في إطار الهيكل الكلي للأمم المتحدة؛

(ب) ولا ينبغي أن يستلزم هذا تفتيتا لأنشطة الأمانة العامة، بل إنه ينبغي أن يشجع التكامل والتعزيز المتبادل للأنشطة وأن يسهم في تماسك أعمال الأمم المتحدة، والأجزاء المختلفة التي يتشكل منها كل متكامل؛

(ج) ويتبقى أن ينظر الى اللجان باعتبارها الفروع الإقليمية لبرنامج وحيد متكامل للأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي بدلا من الكيانات المتباينة والمنفصلة؛ وأنه ينبغي تعزيز مشاركتها وإسهامها في العمل العالمي لكيانات المقر وتدعيم الآليات من أجل التفاعل في مجال البرمجة^(٣٠).

١٥٩ - ولتنفيذ هذا المفهوم، قرر الأمين العام تشكيل فرقة عمل على مستوى الأمانة العامة، تشترك فيها اللجان الإقليمية، بغرض استعراض الأنشطة الفنية المضطلع بها في المقر، والتي يمكن تنفيذها بقدر أكبر من الفعالية على الصعيد الإقليمي. ولتسهيل أعمال فرقة العمل، وضعت المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) الفعالية والكفاءة - ينبغي أن يعهد بالمسؤولية عن برنامج معين بقدر الإمكان الى الكيان الذي هو، بسبب خصائص ولايته وأنشطته، أكثر قدرة على الاستجابة بطريقة فعالة من حيث التكاليف للاحتياجات المحددة التي يسعى البرنامج الى الوفاء بها، مع وضع طبيعة وموقع المستفيدين المستهدفين في الاعتبار؛

(ب) كثافة المعلومات - ينبغي أن يعهد بالمسؤولية عن برنامج معين، بقدر الإمكان الى كيان (إقليمي أو قطاعي أو عالمي)، في إطار المنظمة ويكون فيه أكبر حشد للمعلومات ذات الصلة بهذا البرنامج؛

(ج) الاحتياجات المتعددة القطاعات للأنشطة - استنادا الى تحليل دقيق للتخصصات والقطاعات العديدة التي تصطدم بالمشاكل الإنمائية المتزايدة التعقيد والمتنوعة التي تواجهها برامج الأمم المتحدة، فإنه ينبغي أن يعهد بالمسؤولية عن برنامج معين، كلما كان ذلك ممكنا، الى كيان تنظيمي يكون، بسبب طبيعة برنامج عمله الشامل، أفضل تأهيلا لكي يحمل هذا البرنامج بالأبعاد المتعددة القطاعات المطلوبة.

١٦٠ - واهتداء بهذه المبادئ، حدد مكتب الأمين العام الخدمات الاستشارية والموارد الطبيعية كأول مجالين تطبق عليهما اللامركزية ليصبحا ضمن مسؤولية الصعيد الإقليمي.

١٠ الخدمات الاستشارية

١٦١ - أما الخدمات الاستشارية فهي تشمل، في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢٠ من الميزانية)، ما يلي:

(أ) الخدمات الاستشارية القطاعية، التي تنفذها، حسب الاقتضاء، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة الشؤون الإنسانية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومركز حقوق الإنسان، وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا؛

(ب) الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية، التي تنفذها أمانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وفي إطار الميزانيات العادية السابقة، كان التوزيع بين نوعي الخدمات الاستشارية على النحو التالي: الخدمات الاستشارية القطاعية - حوالي ٦٠ في المائة، والخدمات الإقليمية ودون الإقليمية - حوالي ٤٠ في المائة.

الجدول ٤ - إعادة توزيع الموارد في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريببي		اللجنة الاقتصادية لأوروبا		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريببي		اللجنة الاقتصادية لأوروبا		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريببي		اللجنة الاقتصادية لأوروبا		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريببي		اللجنة الاقتصادية لأوروبا	
	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٢
١- قضايا التنمية وسياساتها	٢,٥	٢,٢	-	-	١,٨	٢,٨	٠,٩	١,٣	٠,٦	٠,٥	٠,٨	٦,٨	١,٨	٢,٨	٠,٩	١,٣	٠,٦	٠,٥	٠,٨	٦,٨	١,٨	٢,٨	٠,٩	١,٣
٢- الأغذية والزراعة	٠,٣	٠,٤	-	-	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣- البيئة	٠,٣	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤- المستوطنات البشرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥- الطاقة	٠,٣	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦- التنمية الصناعية	٠,٤	٠,٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧- التجارة الدولية	-	٠,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٨- الإدارة العامة	٠,٧	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٧	٠,٧	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩- الموارد الطبيعية	-	٠,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٠- التنمية الاجتماعية ^(ب)	-	٠,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١- الإحصاءات	٠,٣	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٢- النقل والاتصالات	٠,٣	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣- العلم والتكنولوجيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٥,١	٨,١	٠,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤

ملاحظة: قد يختلف المجموع الكلي عن الأرقام المذكورة بسبب التقريب.

١٦٢ - وبناء على توصية فرقة العمل المشتركة بين الإدارات، اقترح الأمين العام تخصيص ٢٨ مليون دولار للجان الإقليمية في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. (في مقابل ١٦,٧ مليون دولار في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣) من المبلغ الإجمالي البالغ ٤٥,٤ مليون دولار. ونتيجة لذلك، ستزداد حصة اللجان الإقليمية إلى ٦١,٧ في المائة، مما يمثل إعادة توجيه رئيسية لاستخدام الموارد المخصصة في الميزانية العادية للمساعدة التقنية، فضلا عن إعادة توزيع الموارد إلى اللجان الإقليمية منذ عملية إعادة التشكيل لعام ١٩٧٨، والتي كانت على قدر كبير من الأهمية.

١٦٣ - ويتبين من الجدول ٤ الوارد في الصفحة ٥٢ أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا ستحظيان بأكبر نصيب من الزيادة - حوالي ٢ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لكل منهما، تليهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - ٢,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - ٢,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - ٠,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وستوفر لجميع

اللجان، عدا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موارد في إطار الباب ٢٠ للأنشطة ذات الصلة بالتجارة الدولية. وستحصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على زيادة ملموسة في الموارد لإجراء تحليل منهجي لاستراتيجيات التنمية، وصياغة السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق تغييرات في أنماط الانتاج في سياق العدالة الاجتماعية وتصميم السياسات المالية في سياق تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢' الموارد الطبيعية والطاقة

١٦٤ - فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالموارد الطبيعية والطاقة، من الجدير بالذكر أنه، طبقاً للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، خصص حوالي ٢,٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية السابقة ومبلغ ٥,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية (الموارد الطبيعية - ٣,٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، والطاقة - ٢,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة). وفي إطار هذه الأنشطة، كانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية مهتمة في الغالب بما يلي: (أ) رصد وتحليل الاتجاهات والاحتمالات العالمية في مجال الطاقة وآثارها على التنمية (٢٣ في المائة)؛ (ب) تشجيع استكشاف وتنمية الطاقة في البلدان النامية (١٣ في المائة)؛ (ج) مواصلة تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (٤١ في المائة)؛ و (د) التنسيق في مجال موارد المياه (٢٣ في المائة). وفي مجالات الموارد الطبيعية، جرى توزيع موارد إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية على النحو التالي: (أ) تنمية وإدارة الموارد المائية (٢٣ في المائة)؛ (ب) الموارد المعدنية (٢٤ في المائة)؛ و (ج) المسح ووضع الخرائط والتعاون الدولي في رسم الخرائط.

١٦٥ - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، كان يوجد في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، قبل اندماجها في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٠ وظائف من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة للاضطلاع بها، وكان يوجد في إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ٢١ وظيفة من الفئة الفنية و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة^(٣).

١٦٦ - وفي الواقع، فإن الأنشطة المضطلع بها في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية تشكل بالفعل جزءاً جوهرياً في برامج عمل اللجان. وهكذا، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إجراءات محددة في مجال منع تلوث المياه العابرة للحدود واستخدامها الرشيد. وجرى إعداد وثائق متعلقة بالسياسة العامة وصكوك قانونية، مثل: الاتفاقية المعنية بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية: المبادئ المتعلقة بالتعاون في ميدان المياه العابرة للحدود (١٩٨٧)؛ وميثاق إدارة المياه الجوفية (١٩٨٩)، وما شابه ذلك. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، يجري الاضطلاع في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من أعمال الأمم المتحدة في مجال الموارد غير المتجددة.

١٦٧ - وتشمل مساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال الموارد الطبيعية توفير الخبراء الاستشاريين وتقديم المشورة الى الحكومات وتنظيم اجتماعات بشأن جوانب الالتزامات

القانونية والاقتصادات المتعلقة بتنمية الموارد المعدنية. وقد احتاجت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى موارد إضافية لوضع سياسة للموارد المعدنية واستراتيجية قطاعية في ميدان التعدين؛ ونظم قانونية ذات صلة بالاستثمار ونماذج لاتفاقات التعدين؛ ووضع مشاريع لقوانين التعدين؛ والأنظمة والشؤون الادارية المصاحبة لها؛ وإنشاء الكوادر الادارية المناسبة لتنفيذ أهداف السياسة العامة، وتدريب تلك الكوادر على ذلك، وعلى إجراء المفاوضات المتعلقة بالتعدين.

١٦٨ - وتؤدي الدفعة الشديدة للدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى البلدان الافريقية في ميدان الموارد الطبيعية والطاقة الى تحسين إدارتها وتطبيق التكنولوجيات بما في ذلك رسم الخرائط والاستشعار من بعد. ويجري تحقيق ذلك عن طريق توفير الخدمات الاستشارية للحكومات، والمؤسسات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية بناء على طلبها؛ وبتقديم الدعم الموضوعي لأنشطة التعاون التقني؛ وبإعداد التقارير والدراسات والمنشورات التقنية وغيرها من المواد لكي تستخدمها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى المشاركة في التنمية، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات تدريبية.

١٦٩ - وفي غربي آسيا، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هي الهيئة الوحيدة التي لديها برنامج شامل يغطي مختلف جوانب التنمية والاستغلال في ميادين المياه والموارد الطبيعية والطاقة، بما في ذلك أكبر تركيز للمعلومات التي يحصل عليها مباشرة بصفة منتظمة ومستمرة على نحو فعال من حيث التكاليف.

١٧٠ - ويتبين مما سبق أنه كان هناك قدر كبير من الازدواج في الأنشطة بين الكيانات العالمية والاقليمية للأمم المتحدة التي تعين ترشيدها عن طريق إدخال تحسينات في توزيع الوظائف والموارد. وتطلب هذا، بدوره، إجراء استعراض داخل الأمانة العامة يشمل إدارات المقر، وكذلك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان الاقليمية. وأبلغ المراقب المالي للجنة الخامسة في بيانه المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أنه ثبت في النهاية استحالة انجاز هذا الاستعراض قبل نهاية عام ١٩٩٢، وأن الأمانة العامة "ليس بوسعها أن تقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الحالية". بيد أنه أشار الى أن الاستعراض الشامل داخل الأمانة العامة سيجري دون ابطاء وسيقدم تقرير عن نتائجه مشغوعاً بالمبررات البرنامجية التفصيلية. كما كانت عملية إعادة توزيع الوظائف والموارد بين هيئات الأمم المتحدة العالمية والاقليمية محل مشاورات بين كيانات الأمانة العامة المعنية.

١٧١ - ونتيجة لهذه المشاورات، اقترح الأمين العام في تقريره الأخير بشأن تطبيق اللامركزية على الأنشطة في ميداني الموارد الطبيعية والطاقة^(٧٧)، إعادة توزيع المسؤوليات والموارد ذات الصلة بين إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية واللجان الاقليمية. وفيما يتعلق بالموارد يرد أدناه التوزيع المقترح.

الجدول ٥ - إعادة توزيع الموارد المجمدة لدى إدارة
خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية
في مجال الطاقة والموارد الطبيعية

التوزيع المقترح						الموارد الموجودة حاليا لدى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية	
إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		
٦	٢	٢	٢	١	٢	١٥	وظائف الفئة الفنية
١٤	٢	٢	٢	١	٢	٢٢	وظائف فئة الخدمات العامة
٥٧,٠	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	٥,٠	١٢,٥	١١٧,٠	الخبراء الاستشاريون (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
٥٢,٣	-	-	-	-	-	٥٢,٣	أفرقة الخبراء (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
٥٣,٧	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	٧,٥	١٥,٠	١٢٠,٧	السفر (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المصدر: A/C.5/48/76.

١٧٢ - كما يتبين من الجدول أعلاه، ستخصص اللجان الاقليمية ٦ وظائف من الفئة الفنية من أجل ١٥ وظيفة، و ١٤ من وظائف فئة الخدمات العامة من بين ما مجموعه ٢٢ وظيفة مجمدة حاليا في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وستحصل اللجنة الاقتصادية على أربع وظائف (وظيفة واحدة برتبة مد - ١، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة). وستحصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على أربع وظائف (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة). وستحصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أربع وظائف (وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٥، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة). وستحصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وظيفتين (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة).

١٧٣ - ومن حيث الموارد المالية، سيخصص للجان الاقليمية ٢,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة من بين ما مجموعه ٥,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو بنسبة ٤٤ في المائة تقريبا. وفي تكاليف الموظفين (الوظائف الثابتة)، سيخصص للجان الاقليمية ما يناهز ٢,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة من بين ما مجموعه ٥,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ويرد في الجدول التوزيع المقترح للموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين، وأفرقة الخبراء، والسفر.

١٧٤ - وتختلف المقترحات التي تقدم بها الأمين العام لتطبيق اللامركزية على الأنشطة والموارد في ميداني الموارد الطبيعية والطاقة عن المقترحات المقدمة من اللجان الاقليمية، التي ترى أن يخصص لها جميع

الموارد البشرية المبينة في الفقرة ١٥٨ أعلاه. وقد تم في الواقع إعادة توزيع بعض هذه الموارد على إدارات أخرى خلال عملية إعادة التشكيل الحالية، وبالتالي فإن تلك الموارد المجمدة لدى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية هي فقط التي استخدمت كأساس لإعادة التوزيع. وفي إعادة توزيع هذه الموارد المجمدة، كان الأمين العام ينطلق من افتراض مؤداه أن اللامركزية ينبغي ألا تعني التجزئة وفقدان الكتلة الحرجة. بل ينبغي، في رأيه، وجود ربط وتنسيق بين أعمال اللجان الاقليمية والبرامج المركزية، كما ينبغي استخدام ما يتوفر للمقر من خبرة ووضع فريد استخداما حصيفا.

١٧٥ - ويرى الأمين العام أن تطبيق اللامركزية على الأنشطة في ميداني الطاقة والموارد الطبيعية ينبغي أن يؤدي الى برنامج تعاون تقني وحيد متكامل، بحيث تتولى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجان الاقليمية، على حد سواء، تنفيذ المشاريع. ويقترح أن يتولى إدارة هذا البرنامج مجلس إدارة يضم الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية ويرأسه وكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، الذي سيضطلع بمسؤولية التنسيق والإشراف عموما. وعهد بالمسؤوليات العالمية عن المياه والمعادن الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على التوالي.

٣' نحو مزيد من اللامركزية

١٧٦ - إن تدابير ومبادرات الأمين العام المذكورة أعلاه والتي ترمي الى تعزيز اللجان الاقليمية تمثل، في رأي المفتش، جهدا يستحق الثناء في تطبيق اللامركزية، على الرغم من محدودية نطاقها. غير أن المفتش يعتقد أن هذه مجرد بداية، و "مجموعة من التدابير الأولية التي ستدعو الحاجة الى صقلها وتكميلها وتوسيعها في الفترة المقبلة" (٧٦).

١٧٧ - وفي الحقيقة، فإن تعقيدات الإدارة العالمية قد بلغت حدا يجعل المؤسسات العالمية عاجزة في حد ذاتها عن معالجة جميع المشاكل، أو حتى معظمها، وأن من الضروري بصورة مطلقة توفر قدر كبير من تفويض المهام والوظائف الى المناطق الاقليمية، حيث يمكن الاضطلاع ببعضها على نحو أكثر فعالية (٧٦). وعلاوة على ذلك، ولما كان الكثير جدا من القضايا التي تواجه المجتمع الدولي يتطلب حولا اقليمية، فإن محاولة معالجتها على الصعيد العالمي لن تكون مجدية، هذا إن لم تسفر عن نتائج عكسية.

١٧٨ - ومن أجل متابعة عملية تطبيق اللامركزية، فإن ثمة حاجة الى مزيد من التحليل المقنع فيما يتعلق بأي الأنشطة في المجالات الأخرى - تنمية الهياكل الأساسية، والنقل، والصناعة، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر، والتكامل، اذا اكتفينا بذكر قلة من المجالات - التي يمكن جعلها أكثر فعالية اذا ما نفذت على المستوى الاقليمي. وبمجرد تحديد هذه الأنشطة، لن تكون ثمة حاجة لأن يتعامل المقر مع القضايا التي يمكن معالجتها كأحسن ما يكون على المستوى الاقليمي، فيما عدا الاستعراضات والمشاورات الدورية من خلال آلية ثابتة لتحديد المستوى المعين الذي ينبغي أن تعالج فيه قضايا بعينها. وسيشكل ذلك عكسا هاما لاتجاه الممارسة المستقرة في الهيئات العالمية التي تضطلع بدور مركزي في جميع القضايا المطروحة على

جدول الأعمال الدولي ولا تترك للجان الاقليمية سوى الفتات، بحيث تستخدم ما يسمى مبدأ البقايا. ومن المفيد في هذا السياق التذكير بأن برامج عمل اللجان الاقليمية تعتمد من قبل هيئاتها التشريعية.

١٧٩ - وإحدى النتائج المصاحبة لهذه الممارسة تتمثل في قيام الهيئات المركزية بصورة منتظمة بفرض القضايا على اللجان الاقليمية، اعتقاداً بأن المبرر الجوهري لوجود هذه اللجان هو أن تسهم الى حد كبير في البرامج العالمية. ولا يعني ذلك القول بأن البرامج الاقليمية لا يمكنها، أو لا ينبغي لها، أن تسهم إسهاماً قيماً في البرامج العالمية، بل أن شكل ومحتوى البرامج العالمية ينبغي أن يكونا محكومين في كثير من الحالات بما تم تطويره في مختلف الأنشطة الاقليمية، وحيث تتوفر مبررات واضحة للعمل العالمي. وإذا ما طبق هذا النهج، فإنه سيتيح للجان الاقليمية فرصة لزيادة إسهامها في الأنشطة العالمية، مع احتفاظها في نفس الوقت بدورها ومسؤولياتها المتميزة.

١٨٠ - وكثيراً جداً ما يكون البرنامج العالمي مبادرة مركزية تتطلب أن تقوم اللجان الاقليمية بتجميع أنشطتها بصورة خاصة لجعلها مقبولة لدى البرنامج العالمي. ونقل بعض القضايا الى المستوى العالمي كثيراً ما يضفي عليها طابعاً سياسياً الى الدرجة التي تجعل من إجراء مناقشة موضوعية موزونة لها فيما بعد أمراً أقل احتمالاً. وهنا، مرة أخرى، ستثبت فائدة الآلية الثابتة المذكورة أعلاه للاستعراضات والمشاورات حيث ستتيح إجراء حوار موضوعي ودائم بشأن القضايا البرنامجية بين البرامج العالمية واللجان الاقليمية.

١٨١ - وفي ظل الظروف الراهنة، تجد اللجان الاقليمية من المستحيل عليها من الناحية العملية أن تضطلع بأي أنشطة جديدة أو موسعة إذا لم يقترن تطبيق اللامركزية على الأنشطة بتخصيص موارد كافية، بصورة فورية من خلال إعادة التوزيع في الحالات الملائمة. وبالنسبة للميزانية البرنامجية مستقبلاً، ينبغي أن تحظى اللجان الاقليمية باهتمام خاص لتخصيص موارد إضافية تتناسب مع المسؤوليات الإضافية التي يعهد بها اليها.

١٨٢ - وأخيراً، ينبغي إجراء المزيد من عمليات تفويض السلطة في المسائل الإدارية والمالية بغية تعزيز قدرة اللجان الاقليمية على التنفيذ. وينبغي أن يشمل ذلك مسائل مثل وظائف كشوف المرتبات والمحاسبة، وتعيينات الموظفين القائمين على اعتماد الحسابات، والتوظيف، وإعادة توزيع الوظائف والمصادر الأخرى أفقياً فيما بين البرامج، وإدارة العناصر غير المتعلقة بالموظفين في الميزانيات العادية، والمشتريات، والترتيبات التعاقدية. إن المسائل المتعلقة بالموارد والمرونة في إدارتها وتوظيف موظفين ذوي كفاءة عالية هي مسائل ذات أهمية حاسمة لبقاء اللجان الاقليمية. وفي حين يؤيد المفتش هذا التطبيق للامركزية، فإنه يود مع ذلك أن يؤكد على أنه ينبغي أن يقترن بنظام سليم للمساءلة والمسؤولية، وهو النظام الذي طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٨/٤٨، الى الأمين العام إنشاءه في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٨٣ - ويبدو أن هناك توافقاً في الآراء حول ضرورة تعزيز البعد الإقليمي للأمم المتحدة ولدور اللجان الإقليمية بصفة خاصة. والحجة الرئيسية المؤيدة لهذا هي أنه على الرغم من أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها عالم اليوم تواجه، في معظمها، الحكومات الوطنية، فإن مفاتيح حلول هذه المشاكل غالباً ما توجد على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن المنضّل، في معظم الحالات، اتباع نهج إقليمي للأسباب التالية: أولاً، فإن تعزيز التعاون الإقليمي هو عنصر رئيسي في زيادة الثقة المتبادلة وفي تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ ثانياً، فإن النهج الإقليمي غالباً ما يساعد على تحقيق شكل أكثر من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وغيرها من الموارد المتاحة لبلدان كل منطقة إقليمية، مقابل النهج القطري؛ ثالثاً، فإن وجود مجموعة متنوعة من الآليات الإقليمية ودون الإقليمية ييسر طرح المشاكل عليها حال ظهورها؛ رابعاً، فإن من السهل، في حالات كثيرة، تلقي استجابة سريعة من هيئة إقليمية عنها من هيئة عالمية.

١٨٤ - ومن أحدث الأمثلة على الجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة من أجل حل مشاكلها عن طريق ترتيبات إقليمية: زيادة حجم الاتحاد الأوروبي، وتوقيع اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وتنشيط محفل آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي، والتزام الدول الأفريقية بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

١٨٥ - والتحليل السابق يدل على أن المحاولات التي بذلت خلال السبعينات والثمانينات لإعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة قد ثبتت، بوجه عام، أنها لم تكن ناجحة. ولعملية الإصلاح الجارية في الأمانة العامة إمكانية تعزيز دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ولا سيما في مجال بحوث الاتجاهات الإنمائية العالمية وتحليلها. إلا أن عملية الإصلاح هذه لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي حددها الأمين العام، وذلك فيما يتعلق باللجان الإقليمية على سبيل المثال. فرغم التدابير التي اتخذت مؤخراً من أجل تحقيق لا مركزية الخدمات والأنشطة الاستشارية في مجال الطاقة والموارد الطبيعية، فإن النية المعلنة على تعزيز اللجان الإقليمية وتحويلها إلى "مراكز إقليمية متكاملة تابعة للأمم المتحدة" لم تترجم بعد إلى إجراءات عملية ذات مغزى أكبر.

١٨٦ - أما التقدم المحدود المحرز في تنفيذ التدابير التي اقترحها الأمين العام والرامية إلى تحقيق لا مركزية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي فيعزوه المفتش إلى عدد من الأسباب التي دفعت إلى اتخاذ التدابير التصحيحية المشار إليها فيما بعد. والسبب الأول هو، بالتأكيد، المصاعب الجمة التي تكتنف كامل عملية إعادة تشكيل جهاز ضخّم مثل الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولم تكن كل هذه المصاعب منظورة عندما بدأت هذه العملية. والسبب الثاني هو العملية غير المنجزة المتعلقة بإعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه، الأمر الذي عمل، إلى حد ما، على عرقلة جهود الأمين العام للمضي في عملية إعادة التشكيل. والسبب الثالث هو أن الأمين العام

لم تكن لديه ولاية واضحة المعالم أو مبادئ توجيهية محددة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة، في حين كانت لديه ولاية ومبادئ توجيهية محددة بالنسبة للقطاع السياسي. والسبب الرابع هو تناقص اهتمام الدول الأعضاء بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن غياب الحوار الحكومي الدولي الغني بشأن عملية الإصلاح يمكن أن يؤدي إلى قرارات ومبادرات قد تعطي صورة للمنظمة توحي بأنها غير واثقة من نفسها^(٧٥).

التوصية ١ - لعل الدول الأعضاء ترغب في: (أ) إعادة تأكيد اقتناعها بالحاجة الماسة إلى إعطاء دفعة جديدة للعملية المتباطئة المتعلقة بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وتنشيطهما؛ (ب) تزويد الأمين العام بمبادئ توجيهية أكثر تحديدا لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة للأمم المتحدة. ولعل الدول الأعضاء ترغب أيضا في اتخاذ مواقف أكثر تنسيقا في الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة حيال قضايا من قبيل دور وبرامج الهيئات الاقتصادية والاجتماعية المعنية، وكذلك حيال إعادة التشكيل وتحقيق اللامركزية.

١٨٧ - ويرى المفتش أن السبب الخامس هو أنه لم يجر أي تحليل فني جاد، قبيل عملية إعادة التشكيل الحالية، لمضمون عملية الإصلاح المقبلة، ولا سيما لتوزيع المسؤوليات والمهام التكميلية لمختلف هيئات الأمم المتحدة في المقر وبعيدا عن المقر، أو لآليات التعاون والتنسيق الخاصة بهذه الهيئات في المستقبل، أو للأنشطة التكميلية التي تقوم بها اللجان الإقليمية والوكالات والمؤسسات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة. كما أن الأمانة العامة لم تجر تحليلا مستفيضا للمزايا المقارنة لهذه الهيئات، بما يثبت أيها أكثر في معالجة قضايا اقتصادية واجتماعية محددة مدرجة في قائمة الاهتمامات الدولية. وانعدام هذه التحليلات يفسر عدم وجود خطة متماسكة لإعادة التشكيل وتحقيق اللامركزية، كما أنه يفسر: (أ) اختلاف المفاهيم في المقر وفي الميدان حول المعنى الحقيقي لعملية تحقيق اللامركزية على الصعيد الإقليمي؛ (ب) اختلاف، بل وأحيانا تضارب، المفاهيم حول أي الهيئات يمكنها تنفيذ برنامج فرعي أو نشاط محدد بصورة أكفأ؛ (ج) اختلاف المعايير المطبقة في تبرير مدى اللامركزية.

١٨٨ - وفي أغلب الأحيان، تقدم الأمم المتحدة الإجراءات على المضمون، كما أن التفكير الطويل المدى يعتبر سلعة نادرة في الأمم المتحدة^(٧٦). وهذا النقص - إلى جانب عدم توافر ورقات تحليلية تطلعية ومنشطة للفكر لمناقشتها من قبل الدول الأعضاء، وهو ما يفسر جزئيا عدم كفاية الحوار الحكومي الدولي المشار إليه آنفا - إنما يعزوه المفتش إلى عدم وجود هيئة للتحليل الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي، وهي هيئة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من منظمة بحجم الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن على تلك الهيئة أن تطوع أنشطتها، بصفة منتظمة، للواقع العالمي المتغير، مع مراعاة ولايتها. ومن الجلي أن هناك حاجة إلى رؤية واضحة لعملية إعادة التشكيل^(٧٧).

التوصية ٢ - لعل الدول الأعضاء ترغب في إيلاء اعتبار متأن لإنشاء هيئة للتحليل الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي في الأمانة العامة للأمم المتحدة لتزويد الأمين العام بالإسهامات الفنية اللازمة لما يبذله من تفكير استراتيجي ويتخذه من قرارات. ويجب ألا تحل هذه الهيئة محل التفكير والتخطيط التقني الفني الذي تقوم به إدارات أخرى، وإنما أن ينصب اهتمامها على الجوانب التنظيمية والإدارية الاستراتيجية العامة من المنظور الشامل للأمم المتحدة.

١٨٩ - ويرى المفتش أن السبب السادس هو أن عدم وجود مسؤول رسمي، بصفة يومية، يسأل عن كافة جوانب إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تحقيق اللامركزية، قد خلف فراغا في تنفيذ قرارات الجمعية العامة وخطط الأمين العام ذات الصلة. ويحيط المفتش علما ببعض التدابير التنظيمية المتخذة من جانب الأمين العام لمعالجة إعادة التشكيل وتحقيق اللامركزية (انظر الفقرة ١٤٧ أعلاه). كما يلاحظ المفتش أن الأمين العام قد قرر، مؤخرا، أن يلتزم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في كفالة اتساق السياسة العامة وتعزيز التنسيق في مجالي التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي^(٧٨). غير أن المفتش يرى أن هذين الإجراءين لا يمكن أن يحل محل الإشراف اليومي على عملية إعادة التشكيل الحالية وإدارتها. وفي هذا الصدد، يتعين التأكيد على أن الجمعية العامة قد أيدت، في قرارها ٢١٨/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية، وفي موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

التوصية ٣ - وفقا لطلب الجمعية العامة إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلى ضوء الإخفاق على مر السنوات العديدة الماضية في إحراز تقدم كبير في هذا المجال المهم، فإن المفتش يرى ضرورة تعيين موظف أقدم كفء ذي خبرة إدارية طويلة، يكون بمثابة حلقة وصل، ويتحمل مسؤولية التنفيذ التام لعملية إعادة التشكيل الراهنة.

١٩٠ - كما أن انعدام التحليل المتعلق قد تجلى عقب المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل. وقد حد هذا من قدرة الدول الأعضاء على تحديد وتحليل الجوانب والنتائج البرنامجية لعملية إعادة تشكيل الأمانة العامة. وفي قرارين اتخذتهما في دورتها الثامنة والأربعين^(٧٩)، أعربت الجمعية العامة عن الأسف لأن تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) لا يقدم تحليلا لآثار إعادة التشكيل على البرامج وفقا للمطلوب في قراراتها ٢٣٢/٤٦ و ٢١٢/٤٧ ألف وباء، ولا يشمل مقترحات بشأن تدابير تحقيق اللامركزية. كما أن لجنة البرنامج والتنسيق قد أعربت، في دورتها الثالثة والثلاثين، عن أسفها لأن التقرير أكثر اتساما بالطابع الوصفي عنه بالطابع التحليلي، مما يعكس حالة التغير المستمر الحالية التي تشهدها الأمانة العامة. ولاحظت اللجنة مع القلق أن مسألة تحقيق اللامركزية غير مبحوثة على النحو الصحيح، وشددت على ضرورة تقديم تقرير على الفور بشأن هذه المسألة خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

التوصية ٤ - مطلوب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً محدداً، في أقرب وقت ممكن، يحرص فيه على أمور منها: (أ) أن يبين بوضوح مهام ومسؤوليات شتى هيئات الأمم المتحدة العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛ (ب) أن يتضمن تحليلاً فنياً لتكاملها في المهام والمسؤوليات؛ (ج) أن يحدد الآليات اللازمة لتنسيق أنشطتها؛ (د) أن يتضمن آراء الأمين العام حول تدابير إعادة التشكيل التي يعتزم اقتراحها في الآجلين القصير والمتوسط.

١٩١ - وفيما يتعلق بأنشطة اللجان الإقليمية، يرى المفتش ضرورة أن تركز مواردها، بشكل متزايد، على المجالات ذات الأولوية، التي يمكن أن تحقق فيها مساهمة كبيرة وفريدة من نوعها، وبحيث تطوع أو تنبذ الأنشطة التي لا تقع ضمن هذه الفئة. وعلى اللجان الإقليمية أن تحسن من أدائها وأن تسعى إلى أن تصبح مراكز متفوقة في الأنشطة الخاصة بكل منطقة إقليمية.

التوصية ٥ - ينبغي أن تراعى في أنشطة التعاون الإقليمي، التي تقوم بها اللجان الإقليمية، أهمية أعمال سائر وكالات الأمم المتحدة الإقليمية وأعمال المنظمات العالمية (مثل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف) والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المجالات أو في المجالات المقاربة لها. وعلى اللجان الإقليمية أن تحصر هذه المؤسسات، وأن تجري تحليلاً لمجالات اختصاصها وبرامج عملها من أجل: (أ) تحديد المجالات التي يمكن للجان الإقليمية أن تكون فيها فعالة على أقصى نحو؛ (ب) إقامة تعاون أوثق معها؛ (ج) كفالة تكامل العمل.

١٩٢ - وفي الفقرات ٣٦-٤٤ أعلاه، يشير المفتش إلى المشاكل المالية الخطيرة التي تواجهها اللجان الإقليمية وآثارها على تنفيذ ولايات اللجان وعلى قدرتها التنفيذية. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، الأحكام ذات الصلة (انظر الفقرتين ٤٧ و٤٩ أعلاه) من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٢.

التوصية ٦ - في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٢، يطلب إلى الأمين العام أن يجري مناقشات مع الرؤساء التنفيذيين لوكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة بشأن الأسلوب الإرشد لاستغلال وتمويل القدرة التنفيذية للجان الإقليمية. إذ يتعين النظر بجدية في تحقيق قدر أكبر من مشاركة اللجان الإقليمية، كوكالات منفذة للمشاريع الإقليمية ودون الإقليمية وللمشاريع القطرية التي لها اهتمام إقليمي محدد، تمويلها هذه الوكالات.

١٩٣ - وختاماً، يخلص المفتش (انظر الفقرة ٧٩ أعلاه) إلى أن المهمة التنسيقية للجان الإقليمية، المنصوص عليها في القرار ١٩٧/٣٢، لم توضع موضع التنفيذ. بيد أنه يلاحظ أن الأمين العام قد بذل جهوداً، على مستوى لجنة التنسيق الإدارية، ترمي إلى تعزيز دور اللجان الإقليمية في مجالي التنسيق وقيادة الفريق (انظر الفقرة ٩٠ أعلاه). ويرى المفتش أن نمط التعاون الذي اقترحه الأمين العام قد يتطور، في المستقبل، إلى آلية منتظمة للتعاون بين المكاتب الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تتطور اللجان الإقليمية

الى "مراكز اقليمية متكاملة تابعة للأمم المتحدة" بحق، مما يعد خطوة كبيرة في تنفيذ القرار ١٩٧/٣٢. كما يرى المفتش أن التدابير المقترحة لتعزيز الترتيبات المشتركة بين الوكالات على الصعيد الاقليمي تنطوي على إمكانيات لتحقيق وفورات ضخمة في التكاليف.

التوصية ٧ - لعل الدول الأعضاء ترغب، عن طريق ممثلها في الهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في أن تقدم الدعم اللازم لمبادرات الأمين العام الرامية الى تعزيز دور اللجان الاقليمية في مجالي التنسيق وقيادة الفريق.

الحواشي

المقدمة

(١) "إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة"، قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

(٢) "خطة للسلام. الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم". تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالبيان الذي اعتمدته مجلس الأمن في جلسة القمة التي عقدها في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (A/47/277-S/24111).

(٣) "خطة للتنمية". تقرير الأمين العام، A/48/935، ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

(٤) "تقرير عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: قضايا البرمجة، والعمليات، وإعادة التشكيل الهيكلي واللامركزية في منطقتها" (JIU/REP/82/1، A/37/119).

(٥) "تقرير عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" (JIU/REP/85/1)، (A/40/295).

(٦) "تقرير عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)" (JIU/REP/89/1)، (A/44/206).

(٧) "بعض الآراء حول إصلاح الأمم المتحدة" (JIU/REP/85/8، A/40/653): "التقرير الختامي عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/89/7، A/44/486)، "تحقيق اللامركزية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/92/6)، الجزءان الأول والثاني، و (A/48/72).

الفصل الأول

- (٨) "إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة"، قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٣ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.
- (٩) "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ". التقرير السنوي، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (E/ESCAP/927, E/1993/36)، الصفحة ٢٨ من النص الانكليزي.
- (١٠) "اللجنة الاقتصادية لأوروبا". التقرير السنوي، ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٩ - ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠ (E/ECE/1224, E/1990/431)، الصفحة ٨ من النص الانكليزي.
- (١١) التقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٢، E/1993/81 المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الصفحة ٢١ من النص الانكليزي.
- (١٢) "دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي"، قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الفقرة ٣.
- (١٣) "إعلان طهران بشأن تعزيز التعاون الإقليمي لصالح الصناعات القائمة على التكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ"، في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مرجع سبق ذكره، الفقرة ٥، الصفحة ٨٢ من النص الانكليزي.
- (١٤) "عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا"، القرار ٧٦١ (د - ٢٨)، E/1993/38, E/ECA/CM.19/27، الفقرة ٨، الصفحة ٢ من النص الانكليزي.
- (١٥) "العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا"، القرار ٧٥٢ (د - ٢٨)، E/1993/38, E/ECA/CM.19/27، الفقرة ٨، الصفحة ٢ من النص الانكليزي.
- (١٦) "تعزيز نظم المعلومات الإنمائية لصالح التعاون الإقليمي والتكامل في افريقيا"، القرار ٧٦٦ (د - ٢٨)، المرجع نفسه، الفقرة ٦، الصفحة ٤ من النص الانكليزي.
- (١٧) "المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط"، القرار ٧٦٨ (د - ٢٨)، المرجع نفسه، الفقرتان ١ و ٢، الصفحة ٥ من النص الانكليزي.
- (١٨) تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين (A/48/16)، الفقرات ٣٦-٣٤.

- (١٩) "الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة"، قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الفقرة ٣.
- (٢٠) "تعزيز دور اللجان الإقليمية"، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٢ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢.
- (٢١) "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ". التقرير السنوي، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ - ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الوثيقة E/1994/36، E/ESCAP/976، الصفحة ٨١ من النص الانكليزي.
- (٢٢) "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا". تقرير الدورة السابعة عشرة، ٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، الوثيقة E/1994/39، E/ESCWA/17/19، الصفحة ١٥ من النص الانكليزي.
- (٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ من النص الانكليزي.
- (٢٤) A/48/16، مرجع سبق ذكره، الفقرة ١٥٣، الصفحة ٣٦ من النص الانكليزي.

الفصل الثاني

- (٢٥) "دراسة عن قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي". الأمم المتحدة، جنيف، ١٩٦٩.
- (٢٦) "إنشاء جهاز تابع للأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي العالمي" (رقم المبيع E.75.II.A.7، ١٩٧٥).
- (٢٧) قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، مرجع سبق ذكره، الفقرة ١٩.
- (٢٨) المرجع نفسه، الفقرة ٢٠.
- (٢٩) المرجع نفسه، الفقرة ٢٣.
- (٣٠) القرار ٢٠٢/٣٣، مرجع سبق ذكره.
- (٣١) "اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: قضايا البرمجة والعمليات وإعادة التشكيل الهيكلي واللامركزية في منطقتها"، قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.
- (٣٢) مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤، تقرير الأمين العام (A/39/97، E/1989/59، الفقرتان ١١ و ١٢).

(٣٣) "متابعة التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ بشأن أداء الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة". مذكرة من الأمين العام (E/SCN.1/2)، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

(٣٤) "The Regional Commissions of the United Nations: Future Role and Activities", Report by Mr. Maurice Williams, New York, June 1988 (Mimeo) p.32

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) JIU/REP/92/6، A/48/72، مرجع سبق ذكره، الفقرة ٩.

(٣٧) "The Regional Commissions of the United Nations: Future Role and Activities", op,cit, p.32

(٣٨) "تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوفير قيادة الفريق وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة من منظور إقليمي في إفريقيا"، القرار ٧٦٩ (د - ٧٨) الوثيقة E/1993/38، E/ECA.19/27، الصفحة ١٠ من النص الانكليزي؛ المرجع نفسه، الفقرة ١٠١، الصفحة ٢٢ من النص الانكليزي.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ". التقرير السنوي، ٢٤-٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الوثيقة E/1993/36، E/ESCAP/927، الفقرة ١٧٩، الصفحة ٢٨ من النص الانكليزي.

(٤١) "تعزيز دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنسيق الأنشطة التنفيذية الإقليمية"، القرار ١٠/٤٩، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٨٩ من النص الانكليزي.

(٤٢) "بعض الآراء حول إصلاح الأمم المتحدة" (JIU/REP/85/9)، مرجع سبق ذكره.

(٤٣) "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون (A/40/237).

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(٤٧) "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة". جهاز الأمم المتحدة الحكومي الدولي ومهامه في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. تقرير الأمين العام (A/45/717)، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، الفقرة ٢٣، الصفحة ٧ من النص الانكليزي.

(٤٨) "The United Nations: Structure and Leadership for a New Era". Report of the Twenty-second United Nations Issue Conference sponsored by the Stanley Foundation, February 22-24 1991

الفصل الثالث

(٤٩) "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي"، قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

(٥٠) "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩١، المرفق، الجزء الأول، الفقرة ٣.

(٥١) المرجع نفسه، الجزء الرابع، الفقرة ٦.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤٨ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٥٤) "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٦ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢، المرفق، الفقرة ٦.

(٥٥) "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، تقرير الأمين العام (A/47/534) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٥٦) "تعزيز دور اللجان الإقليمية" قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٢ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢.

(٥٧) "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ". التقرير السنوي، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ - ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤، E/1994/36، E/ESCAP/976، الصفحة ٧٣ من النص الانكليزي.

(٥٨) "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، القرار ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الفقرة ٥.

(٥٩) من الجدير بالذكر أن "فريق الـ ١٨" قد أوصى في تقريره (انظر الوثيقة A/41/49) بتخفيض العدد الكلي للوظائف بنسبة ١٥ في المائة في غضون ثلاث سنوات (الميزانية العادية) وبتخفيض عدد الوظائف من رتبة وكيل الأمين العام ورتبة الأمين العام المساعد بنسبة ٢٥ في المائة (الميزانية العادية والمصادر الخارجة عن الميزانية) في غضون ثلاث سنوات كذلك.

(٦٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة". إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة للمنظمة. مذكرة من الأمين العام (A/46/882)، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٢.

(٦١) "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، إعادة تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها". تقرير الأمين العام (A/48/428) ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الصفحة ١١ من النص الانكليزي.

(٦٢) "تنشيط الأمانة العامة للأمم المتحدة". قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢.

(٦٣) أكد الأمين العام، في بيانه الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، على أهمية تحقيق اللامركزية على الصعيدين الوطني والإقليمي، كوسيلة لتقريب الأمم المتحدة من الدول الأعضاء التي تخدمها المنظمة. كما أوضح نيته على تعزيز دور ومساهمة اللجان الإقليمية، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة عمل اللجان في إطار استراتيجية تنظيمية متماسكة، وعلى ضرورة تحقيق اللامركزية، وعلى أن يكون تفويض المزيد من السلطة مصحوبا بتدابير لتعزيز المساءلة.

(٦٤) A/48/16، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٢٩ من النص الانكليزي.

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) المرجع نفسه.

(٦٧) انظر، بصفة خاصة، A/C.5/48/SR.14 و A/C.5/48/SR.18 و A/C.5/48/SR.19 و A/C.5/48/SR.22 و A/C.5/48/SR.26.

(٦٨) "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣"، قرار الجمعية العامة ٤٧/٢١٢ بء المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣.

(٦٩) "التعاون الاقليمي". تقرير الأمين العام (E/1993/85)، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الصفحة ٥٩ من النص الانكليزي.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦٠ من النص الانكليزي.

(٧١) "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣" (A/46/6/Rev.1)، المجلد الأول، الباب ١٢، الصفحة ٩ من النص الانكليزي، والباب ١٤، الفقرات ٨ - ١١.

(٧٢) "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. التقديرات المنقحة في إطار الأبواب ١٠ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩" تطبيق اللامركزية على الأنشطة والموارد في ميداني الموارد الطبيعية والطاقة. تقرير الأمين العام (A/C.5/48/76) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤.

(٧٣) E/1993/85، مرجع سبق ذكره، الصفحة ٦٢ من النص الانكليزي.

(٧٤) Regional Economic Commissions: some new perspectives by Leelanada Da silva. Paper prepared for CCPOQ, Geneva, January 1994, p.1

الفصل الرابع

(٧٥) A/C.5/48/SR.22، الصفحة ١٣ من النص الانكليزي.

(٧٦) Reforming the United Nations for the 1990s. Report of the North-South Roundtable Session on the future of the UN. Uppsala, Sweden, September 6-8, 1989, p. 18

(٧٧) A/C.5/48/SR.14، الصفحة ٤ من النص الانكليزي.

(٧٨) انظر الوثيقة DEV/2026، المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤.

(٧٩) "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الفقرة ٣.

"مسائل متصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥"، قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الفقرة ١١.

— — — — —